

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل ماستر أكاديمي في ميدان علوم اقتصادية و تجارية وعلوم التسيير

الشعبة : العلوم المالية و المحاسبية

تخصص مالية المؤسسة

إعداد الطالب : محمد البشير بن حديد

العنوان

**أثر تغير سعر الصرف على الأداء المالي للمؤسسات الإستيراد والتصدير
دراسة حالة: المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنايب - غرداية -**

نوقشت و أجازته علنا بتاريخ : 2016/05/29

لجنة المناقشة

الرقم	إسم الأستاذ ولقبه	الجامعة	الصفة
01	أ. سليمان دحو	جامعة غرداية	رئيسا
02	أ. عبد اللطيف مصيطفى	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
03	أ. عمر حميدات	جامعة غرداية	ممتحنا
04	أ. حمزة عمي السعيد	جامعة غرداية	ممتحنا

الموسم الجامعي : 2016/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
بَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ
مِنْ طِينٍ مِمَّا يَخْتَارُ
ثُمَّ جَعَلَ الْإِنسَانَ
كِرَامًا كَرِيمًا
إِذْ أَعْرَضْنَا عَنْ آدَمَ
عَنِ الْجَنَّةِ فَقَالَ
يَا آدَمُ اسْكُرْنَا
هَذَا وَاصْرَفْ
عَنْ هَذِهِ السُّورَةِ
الَّتِي كُنْتَ تَقْرَأُ
عَنْهَا وَاصْرَفْ
عَنْهَا وَاصْرَفْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي هذا العمل
انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى والدي
العزیز.

إلى ملاكي في هذه الحياة والتي كان
دعائها سر نجاحي أمي الحبيبة.

إلى كل هؤلاء

أهدي هذا العمل راجيا من المولى سبحانه وتعالى
أن يكتب لي ولهم التوفيق

.

كلمة شكر

في مستهل هذه المذكرة، يتحتم علي واجب الوفاء

فائق تقديري و إعزازي لأ
عبد اللطيف المخلصين لما تلقيته
مصطفى صادق و مساهمة فعالة من أ
هذه المذكرة بصورتها الحالي .

كما أسجل شكري وتقديري لعمال شركة الأنابيب
يتمتعون به من سم
يمتازون به من دقة في العمل و إخلاص في الني

.

ملخص :

أجريت هذه الدراسة للتعرف على اثر تغيرات سعر الصرف على الشركة الجزائرية لصناعة الأنابيب كما هدفت إلى البحث على أثر تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للشركة .

و لما كان هذا الموضوع ذا أهمية بالغة في الاقتصاد فهو يمس سعر الصرف و الأداء المالي إذ أنهما موضوعين بالغي الأهمية.

من خلال البحث في هذه الدراسة تبين وجود علاقة بين تغيرات سعر الصرف و الأداء المالي للشركة وهدفها السعي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل و استغلال الفرص الحسنة للاستيراد لتحسين وتطوير عمليات و أنشطة الشركة.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، أداء مالي ، إستيراد، مخاطر سعر الصرف .

Résumé

Cette étude a été menée afin d'identifier l'impact des variations des taux de change dans la société algérienne pour la fabrication de tuyaux vise également à étudier l'effet des variations des taux de change sur la performance financière de l'entreprise.

Et puisque ce sujet est d'une grande importance dans l'économie, Il étudie le taux de change et de la performance financière, car ils sont deux très importants.

Grâce à la recherche dans cette étude montre une corrélation entre les variations des taux de change et la performance financière de l'entreprise et le but de chercher à améliorer l'utilisation et l'exploitation des bonnes opportunités pour l'importation d'améliorer le développement des processus et des activités commerciales.

Mots clés : Taux de change, la performance financière, Les risques de taux de change , l'importation.

قائمة المحتويات

	كلمة الشكر
	الإهداء
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول و الأشكال
أ	مقدمة
	الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لسعر الصرف و الأداء المالي
6	تمهيد
7	المبحث الأول : أساسيات حول سعر الصرف و الأداء المالي
7	المطلب الأول : ماهية سعر الصرف
25	المطلب الثاني : ماهية الأداء المالي
36	المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالأداء المالي
37	المبحث الثاني : دراسات سابقة
37	المطلب الأول : الدراسات الأجنبية
41	المطلب الثاني :الدراسات الوطنية
44	المطلب الثالث: العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
45	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب
47	تمهيد
48	المبحث الأول : تقديم عام للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب
48	المطلب الأول : النشأة التاريخية للمؤسسة
51	المطلب الثاني : الأهمية الإقتصادية والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة
53	المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي
58	المبحث الثاني : تقييم أثر سعر الصرف على الأداء المالي لمؤسسة الأنابيب
58	المطلب الأول : عرض الميزانيات المختصرة للفترة 2010- 2014
61	المطلب الثاني : دراسة النسب المالية للمؤسسة
67	المطلب الثالث: دراسة معدلات النمو وتحليل النتائج
74	خلاصة الفصل
76	خاتمة
79	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
59-58	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الأنايب جانب الأصول للسنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014	01
60	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الأنايب جانب الخصوم للسنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014	02
62	نسب السيولة	03
64	نسب النشاط	04
65	نسب التمويل و الاستقلالية المالية	05
66	نسب المردودية المالية والاقتصادية	06
67	مؤشرات جدول حسابات النتائج	07
69	مؤشر الربحية	08
70	مؤشر السيولة	09
71	رأس مال العامل	10
72	احتياج رأسمال العامل	11
73	الخزينة	12

قائمة الأشكال

الصفحة	الأشكال	الرقم
14	الطلب على العملة الأجنبية	01
15	عرض العملة الأجنبية	02
57	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الأنايب ALFAPIPE	03

مقدمة

توطئة:

لقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية بين مختلف أنحاء العالم حيث تشهد بلدان العالم اليوم ارتباطا لم تشهده من قبل، ذلك أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي يفرض مبادلات خارجية (اقتصادية - سياسية - ثقافية) أفرز تكوينها شبكة من العلاقات الاقتصادية الدولية. ولسعر الصرف أهمية كبيرة لدى كل الاقتصاديات العالمية كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الجزئية، حيث تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها إذا أصبحت الموضوعات التي تهتم بدراسة ومناقشة آثار تقلبات سعر الصرف على مستوى النشاطات الاقتصادية (لاسيما التجارة) واحدة من الحقول التي استقطبت أنظار اقتصاديين كثر الذين أدركوا المخاطر الناجمة عن تقلبات سعر الصرف خاصة فيما يتعلق بنشاطات التصدير والاستيراد إذ أن تقلبات سعر الصرف تخفي قدرا من المخاطر في تعاملات المصدرين في الأسواق الخارجية وكذلك الحل بالنسبة للمستوردين ومنذ الخروج من نظام سعر الصرف الثابت وانتقال العديد من الدول النامية والمتقدمة نحو نظام الصرف المرن واتجاه العديد من الدول النامية نحو سياسة تشجيع الصادرات أصبح الباحثون الاقتصاديون يهتمون بمناقشة العلاقة ما بين تقلبات سعر الصرف والأداء المالي للمؤسسات وذلك حتى تتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها و انتقاء مؤشرات مناسبة للتقييم و معرفة الظروف التي يمكن فيها تشخيص الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية عن طريق الدراسة للقوائم المالية بما يعرف بالأداء المالي إذ أنه يعبر عنه بتعظيم النتائج وذلك من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات، أما بالنسبة لسعر الصرف فما هو إلا تلك الصورة التي تنعكس على الاقتصاد العام للدولة، وهو عبارة عن عدد الوحدات التي يستوجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أو العكس، وقد شكل سعر الصرف حجر الزاوية في مختلف المعاملات الدولية و شغل حيزا لا يستهان به في تاريخ الفكر الاقتصادي و حظي باهتمام كبير من طرف الدارسين الاقتصاديين نظرا للأهمية التي يلعبها في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية ومن هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية.

1- إشكالية الدراسة :

ما هي انعكاسات تغيرات سعر الصرف على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية للأنايب غرداية؟

و ينبثق من السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية.

ما ماهية سعر الصرف وسياساته؟

ماذا نعني بالأداء المالي؟

ما أثر تقلبات سعر الصرف على المؤسسات الاقتصادية وما تأثيرها على الأداء المالي؟

ما علاقة سعر الصرف بالأداء المالي لمؤسسة الأنايبب غرداية؟

2- متغيرات الدراسة :

المتغير التابع الأداء المالي .

المتغير المستقل سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي .

3- فرضيات الدراسة :

يمكن تحديد فرضيات الدراسة في ضوء المشكلة التي تناولتها الدراسة بالشكل التالي:

تؤثر تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي لمؤسسات الاستيراد والتصدير .

يتأثر الأداء المالي للشركة الوطنية للأنايبب بتقلبات سعر الصرف للدولار.

هناك علاقة بين سعر الصرف للدولار و الأداء المالي في شركة الأنايبب.

4-أهداف الدراسة :

أ- التعرف على أثر تغيير سعر الصرف للدولار على الأداء المالي.

ب- السعي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل واستغلال الفرص الحسنة للاستيراد لتحسين وتطوير عمليات وأنشطة

الشركة لتحسين بيعتها وتقليل إجراءات العمل الروتينية واختصارها من حيث الوقت والتكلفة

ج- التعرف على الاتجاه العام لدى شركة ALFAPIPE بغرداية نحو تقلبات سعر الصرف للدولار وأثره على

الأداء المالي.

5- أهمية الدراسة :

أ- تتمثل أهمية الدراسة في كونها تبين احد المتغيرات المؤثرة في الأداء المالي وذلك من خلال دراسة تقلبات سعر

الصرف.

ب- الاستفادة من الدراسة وذلك من خلال إبراز تأثير التغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار

الأمريكي ومقارنته بمؤشرات الأداء المالي.

ج-تنبثق أهمية الدراسة فيما ينجر عن تقلبات سعر الصرف على المؤسسات الاقتصادية.

د-يعتبر سعر الصرف حلقة للوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية كونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه

المعاملات الخارجية للدول.

6- أسباب اختيار موضوع الدراسة: ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الدوافع يمكن أن نوجزها فيما يلي :

أ- أسباب ذاتية:

الميول الشخصي للدراسات ذات المقارنة.

تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع الاقتصاد الجزئي وتأثيراتها على الأداء المالي.

ب- أسباب موضوعية:

أهمية الأداء المالي ومؤشرات قياسه بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية

- الأهمية الكبيرة التي تحتلها سياسة سعر الصرف .

- معرفة آليات تنشيط الصادرات والواردات من خلال سياسة سعر الصرف.

7- منهج الدراسة:

يوضح المنهج مختلف المراحل التي يمر بها الباحث لإعداد بحثه بغية الوصول إلى النتائج و الأهداف الموضوعية وبغية تحقيق أهداف البحث العلمي تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الذي يساعدنا في فهم الظاهرة المدروسة و وصف النتائج التي تم التوصل إليها وتحليلها ، وكما استعملنا أسلوب الدراسة الميدانية.

8- حدود الدراسة:

تحدد هذه الدراسة بالمجالات التالية:

الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة على شركة ALFAPIPE بولاية غرداية .

الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدراسة على العمال الإداريين في شركة ALFAPIPE.

الحدود الزمانية: امتدت هذه الدراسة خلال الفترة ما بين سنة 2010 حتى سنة 2014.

9- هيكل الدراسة:

لقد تم تقسيم البحث إلى فصلين، تضمن تلخيص عام للمقدمة واختيار الفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث ثم عرض للنتائج التي توصلنا إليها وفي الأخير قدمنا بعض الاقتراحات بناء على النتائج المتوصل إليها.

- الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والدراسات السابقة حول سعر الصرف والأداء المالي تضمن هذا الفصل مبحثين المبحث الأول ثلاثة مطالب المطلب الأول تضمن ماهية سعر الصرف أما المطلب الثاني مفاهيم أساسية حول الأداء المالي ومؤشرات قياسه أما المطلب الثالث فبين علاقة بين سعر الصرف والأداء المالي أما المبحث الثاني فتضمن دراسات

سابقة قسم إلى ثلاث أقسام المطلب الأول دراسات أجنبية و المطلب الثاني دراسات وطنية و المطلب الثالث العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

- الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية شركة ALFAPIPE بغرداية تضمن هذا الفصل مبحثين المبحث الأول تقديم عام للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب قسم إلى ثلاثة مطالب المطلب الأول النشأة التاريخية للمؤسسة أما المطلب الثاني الأهمية الاقتصادية والأهداف الإستراتيجية للمؤسسة أما المطلب الثالث دراسة الهيكل التنظيمي أما المبحث الثاني تقييم الأداء المالي ومقارنة سعر الصرف للفترة (2010-2014) وقسمت إلى 3 مطالب المطلب الأول دراسة للميزانية المختصرة لمؤسسة الأنابيب خلال فترة الدراسة ثم دراسة النسب المئوية خلال نفس الفترة في المطلب الثاني ثم دراسة معدلات النمو وتحليل النتائج في المطلب الثالث وانتهى البحث بخاتمة احتوت على النتائج المتوصل إليها مدعمة ببعض الاقتراحات .

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية و التطبيقية

لسعر الصرف و الأداء المالي

تمهيد:

شكلت المراحل التي مرت بها المبادلات الدولية التجارية على اختلاف عملاتها صعوبة في إجراءها، هذا ما أدى إلى إيجاد علاقة تبادلية بين هذه العملات عرفت بسعر الصرف، الذي حظي بأهمية كبرى لاعتباره الأساس في تحديد الأسعار بين الدول، ومع التطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق تطورت أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات.

ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني، والأداء المالي للمؤسسات.

المبحث الأول: أساسيات حول سعر الصرف والأداء المالي

لعل من أبرز المشكلات التي يمكن أن تكون عائقا في وجه المعاملات الاقتصادية الدولية سواء كانت داخلية أو خارجية تلك المتعلقة بالعملة التي يتم من خلالها تسويق هذه المعاملات، ومن هنا تبرز أهمية التطرق لسعر الصرف وأشكاله المختلفة، إضافة إلى نظم الصرف الأجنبي و الأسواق التي يتحدد فيها.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

الفرع الأول : مفهوم سعر الصرف

أولا : تعريف سعر الصرف

يمكن تعريف سعر الصرف بأنه النسبة التي على أساسها يتم مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أجنبية أخرى، حيث أنه في غياب عملة وحيدة تستخدم كوسيلة دفع دولية، أصبح من الضروري اللجوء إلى المقارنة بين عملات الدول التي تدخل في المبادلات الدولية، والتي تعتبر جوهر عملية صرف العملات، ويمكن القول أن سعر الصرف لعملة دولة ما، هو عدد الوحدات من العملات الأجنبية التي تعادل الوحدة الواحدة من العملة الوطنية، وهذا ما يسمى بـ " التسعيرة المؤكدة" كما يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تعادل الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية وهذا ما يسمى بـ " التسعيرة غير المؤكدة".¹

وعلى الرغم من أنه لا يوجد فرق بين التعريفين إلا أن معظم الاقتصاديين يفضلون التعريف الثاني، لأنه

يعامل العملات الأجنبية كما لو كانت سلعاً تُحدد سعرها بوحدات من النقد الوطني

و بالتالي فسعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

ثانيا: أنواع سعر الصرف

لا يمكن أن تحدد العلاقة الموجودة بين عملة دولة معينة وعملات دول أخرى من خلال التسعيرات

اليومية المعلن عنها خلال فترة معينة، وإنما تتدخل اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغ عديدة لكل منها مدلولها وبالتالي استعمالها الخاص.

1- سعر الصرف الاسمي

¹ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1987، ص.31.

سعر الصرف الاسمي يعرف على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أو عدد الوحدات من العملة المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أي هو عبارة عن مقياس لقيمة عملة أحد البلدان مقارنة بعملة بلد آخر حيث يتم تبادل العملات أو عمليات شراء و بيع العملات حسب أسعار هذه العملات حسب أسعارها بين بعضها البعض، ويتحدد سعر الصرف الاسمي لعملة ما في سوق الصرف حسب الطلب و العرض عليها في لحظة زمنية معينة، و بالتالي يتغير تبعاً لتغير العرض و الطلب حسب نظام الصرف الموجود في البلد، كما يمكن وجود سعرين اسميين في نفس الوقت، سعر الصرف الاسمي الرسمي يتم استعماله في المعاملات الرسمية و سعر الصرف الموازي، ويتم تداوله في سوق الصرف الموازية، ويتغير سعر الصرف الاسمي يومياً.

2- سعر الصرف الحقيقي

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع التي يمكن الحصول عليها من خلال وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي، كان معدل التضخم منخفض، كما أنه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم¹، و يعبر عن سعر الصرف الحقيقي بالعلاقة التالية:

السعر الاسمي X مؤشر الأسعار المحلية

= سعر الصرف الحقيقي

مؤشر الأسعار الأجنبية

وبما أن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي، هي ناتجة عن عملية ترجيح أسعار صرف ثنائية بين البلد وأهم المتعاملين التجاريين الرئيسيين، فهو يعبر عن مدى القوة الشرائية للعملة نسبة إلى فترة أساس، تسمح بقياس تأثيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات ومعرفة القدرة التنافسية لأسعار الدولة، حيث أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض هذه القدرة والعكس صحيح.

3- سعر الصرف التوازني

¹ بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، ص.7.

هو سعر الصرف المتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة.¹

ثالثا: نظم الصرف الأجنبي

من التحليل السابق اتضح أن سعر الصرف باعتباره عدد الوحدات الأجنبية التي تبادل بوحدة واحدة من العملة الوطنية، و إذا كانت هذه الأخيرة هي القاعدة العامة إلا أنه في الحقيقة لا تعطي الإجابة على الكثير من الأسئلة الهامة والتي في مقدمتها: هل يكون سعر الصرف ثابتا أو متغيرا؟ ومنه يصعب التعرض لموضوع مثل سعر الصرف دون التعرف على نظم الصرف الأجنبي و نصيب كل منها في التطبيق في النظام النقدي الدولي، و تتمثل أنظمة الصرف فيما يلي:

1- نظام سعر الصرف الثابت

يعني هذا النظام و كما تدل التسمية أن سعر الصرف يكون ثابتا، يتم تحديد سعر الصرف في ظل هذا النظام من خلال تعادل للعملة على أساس معين أو قاعدة معينة، سواء كان هذا الأساس ذهباً أو عملة رئيسية تستند بدورها إلى الذهب أو إلى سلة من عملات رئيسية أو مادة أولية، و منه تلتزم الدول بموجب هذا النظام بتحديد قيمة العملة المحلية بصفة مباشرة نسبة للذهب و يترتب على الأخذ بقاعدة الذهب ثبات سعر الصرف وعدم تغيره و ذلك إذا توفرت الشروط التالية:²

- تحديد معدل ثابت من العملة الوطنية إزاء الذهب، أي يتم تحديد مقابل العملة الوطنية وبشكل ثابت.
- ضمان تحويل العملة المحلية إلى الذهب و بالعكس، و توفير القابلية و الحرية على ذلك و بدون شروط أو قيود تحد من هذه الحرية أو قابلية التحويل.
- حرية تصدير أو استيراد الذهب من و إلى الخارج بدون محددات تعيق عملية التصدير هذه، أي لا يتم منع دخول أو خروج الذهب من و إلى الدول.

2- نظام سعر الصرف الحر أو المرن

¹المرجع السابق، ص.40.

²محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح، دار النهضة، القاهرة، 2001 ص.8.

إن هذا النظام يتيح لسعر الصرف الأجنبي أن يتحدد بالطلب و العرض في السوق، و يمثله نظام العملات الورقية التي لا تستند إلى قاعدة الذهب، و تتوقف حدود التغيير في سعر الصرف على هذه التغييرات في العرض و الطلب على العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية التي يتم تحويل العملة إليها، حيث يتخذ منحى الطلب على الصرف الأجنبي اتجاهها عكسيا مع سعر الصرف الأجنبي و إذا كان الأصل في تطبيق هذه القاعدة هو ترك مصير سعر الصرف لقوى السوق دون تدخل من جانب السلطات النقدية و المالية، إلا أن الواقع يثبت غير ذلك، فمن غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي رهينة تقلبات قوى العرض و الطلب في سوق الصرف الأجنبي، و من هنا فإن السلطات النقدية و المالية تتخذ ما تراه مناسبا¹.

3- نظام الرقابة على الصرف

نظام الرقابة على الصرف هو ذلك النظام الذي تتحدد فيه سعر الصرف بطريقة إدارية و تحكيمه من جانب الدولة، وبالتالي تقوم معايير خاصة بالدولة على أساس اعتبارات داخلية مقام القاعدة التي يستند عليها تحديد سعر الصرف في ظل ثبات سعر الصرف، و تحل الدولة محل قوى العرض و الطلب التي تحدد سعر الصرف في ظل نظام حرية سعر الصرف، و على ذلك يمكن القول أن الدولة تحتكر شراء النقد الأجنبي و بيعه بحيث تقوم بدور محتكر الشراء و البيع معا بالنسبة للعملات الأجنبية، و ذلك حتى تستطيع تجميع الكميات المتاحة منه و هي قليلة و التحكم في بيعها و توزيعها حسب الأولويات بحيث تبقى الكميات المطلوبة في حدود الكميات المعروضة.²

4- أهداف تطبيق الرقابة على الصرف³: هناك مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية و هذا عن طريق تقييد الطلب على الصرف الأجنبي.
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية سواء عن طريق رفض الترخيص بالصرف أو فرض سعر مرتفع للعملات الأجنبية التي يراد الحصول عليها لنفس الغرض.
- التحكم في حجم و طبيعة الواردات .

¹المرجع السابق، ص.25.

²المرجع نفسه، ص.34.

³د.سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص.70.

- توجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلى الميادين التي تنسجم فيها الاستثمارات الأجنبية مع متطلبات السياسات الاقتصادية لدولة.

- إعطاء معاملة تفضيلية للواردات من مختلف السلع.

- تنمية الاحتياطي النقدي من الذهب و العملات الأجنبية القابلة للتحويل.

رابعاً: سوق الصرف

سوق الصرف هو السوق الذي يتم فيه تبادل العملات من أجل القيام بمختلف المعاملات الاقتصادية و التجارية، لذا تتطلب الخطوة التالية تحليل سوق الصرف الأجنبي و خصائصه، و أهم المتدخلين فيه و أهم العمليات التي تتم فيه.

1- ماهية سوق الصرف

سوق الصرف الأجنبي هي الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد و الشركات و البنوك بشراء و بيع العملات الأجنبية أي القيام بعمليات الصرف، و تعني عمليات الصرف بتبادل عملة دولة ما بعملة دولة أخرى، و في هذه السوق يلتقي العرض و الطلب على العملات فيتحدد سعر كل عملة بالعملة الوطنية عند التقاء الطلب مع العرض¹.

إذن سوق الصرف الأجنبي هو الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء و بيع العملات الأجنبية المختلفة، بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية.

2- المتدخلون في سوق الصرف

أ- البنك المركزي

يهدف التدخل في سوق الصرف من طرف البنك المركزي إلى تدعيم العملة الوطنية و ضمان استقرارها، و في اتجاه تحقيق هذه الأهداف يمكن للبنك المركزي القيام بالعمليات التالية²:

- شراء و بيع سندات الدفع بالعملات الأجنبية.

- تنفيذ عمليات تخص نفس السندات على سبيل الرهن أو الإسترهان أو على سبيل نظام الأمانة.

- الحق في إعادة خصم هذه السندات.

- قبولها كوديعة أو القيام بإيداعها لدى هيئات مالية أجنبية.

¹ بخرز يعدل فريدة، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 ص.125.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية، 2003 ص.222.

- إدارة احتياطات الصرف وتوظيفها.
 - فتح حسابات بالعملة الأجنبية للشركات الخاضعة للقانون المحلي.
 - شراء العملات الأجنبية بدلالة العملة الوطنية من أجل تجنب ارتفاع قيمة العملة الوطنية بشكل أكثر مما هو لازم أو مطلوب.
 - بيع العملات الأجنبية بدلالة العملة الوطنية من أجل الحد من انخفاض قيمة العملة الوطنية.
- وكل هذه الجهود على مستوى الصرف، تهدف إلى التحكم في حركة رؤوس الأموال و الاستفادة من مزايا التدفقات المالية على المستوى الدولي ينبغي أن تدعم باكتساب الخبرات الضرورية و المهارة الكافية في استعمال و إدارة التكنولوجيا المالية، كما يجب إقامة نظام معلومات فعال و مرن يقوم بمتابعة التغيرات و تسجيلها و تنظيمها و توظيفها في اتجاه الاستفادة من المزايا أو تجنب المساوي.¹

ب- سمسرة الصرف الأجنبي

هي عبارة عن منشآت مهنية مستقلة تتدخل في سوق الصرف و تتعامل مع البنوك، وتتولى صفقات العملات حيث تعمل على جمع أحسن عروض بيع العملات الأجنبية، وأحسن طلبات شراء العملات، و التعامل مع هذه المنشآت يمكن من الحصول على أكثر عروض الأسعار موافقة بسرعة و بتكلفة منخفضة، كل مركز مالي له عادة بضعة سمسرة مرخصين و عن طريقهم تسوي البنوك التجارية تدفقاتها الداخلة و الخارجة من الصرف الأجنبي بين أنفسه.²

ج- البنوك التجارية وبنوك الأعمال

يتدخلون بواسطة وسطاء خاصين الذين يتلقون الأوامر من الزبائن سواء من أجل البيع أو الشراء و يكون هؤلاء الوسطاء في اتصال مع مكاتب صرف أخرى أو متدخلين آخرين بواسطة شبة اتصال متطورة.

د- المستخدمين التقليديين

وهم المستوردين، المصدرين، المستثمرين... الخ، الذين يستبدلون العملة الوطنية بالعملات الأجنبية ليدفعوا عن معاملاتهم الدولية سعياً لتحقيق أرباح قصيرة الأجل بالمراهنة على اتجاه التغيرات في سعرها النسبي، في الغالب

¹ المرجع السابق، ص. 223.

² كامل بكري، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، بيروت، 2002، ص. 245.

لا يقومون بشراء أو بيع العملات الأجنبية ذاتها، بالأحرى إنهم يعملون عن طريق تقديم أوامر شراء أو بيع إلى البنوك التجارية¹.

3- المعاملات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبي

هناك عدة أنواع من المعاملات التي تأخذ مجراها في أسواق الصرف الأجنبي هي:

- أ- عمليات الصرف الفورية: تتضمن تجارة الصرف الأجنبي شراء عملة أجنبية مقابل بيع عملة أجنبية أخرى
- ب- عمليات الصرف الآجلة: يقصد بها أن يعقد اتفاق بين أحد البنوك و طرف آخر لاستبدال عملة ما مقابل عملة أخرى في تاريخ مستقبلي على أساس سعر الصرف آجل يتفق عليه الطرفان.
- ج- عمليات المبادلة: وهي عملية بيع آني للعملة مرتبط مع شراء آجل للعملة ذاتها ضمن عملية واحدة.
- د- خيارات العملة²: يعتبر أسلوب التعامل بخيارات العملة أداة لتجنب مخاطر تدبدب أسعار الصرف المستمرة.

الفرع الثاني: أسعار الصرف كيفية تحديدها والعوامل المؤثرة فيها و خصائصها

يعتبر تحديد سعر الصرف من المسائل الأساسية التي تطرقت إليها النظرية الاقتصادية عبر التطور التاريخي، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفرع من خلال فهم كيفية تحديد أسعار الصرف و العوامل المؤثرة فيه وفي الأخير خصائصه.

أولاً: كيفية تحديد أسعار الصرف

لفهم كيفية تحديد أسعار الصرف نتناول في هذا الفرع محدداته المتمثلة في العرض والطلب ومرونة كل منهما:

1- الطلب على العملة

إن الطلب على عملة معينة يعني عرض لعملة أخرى فالطلب على عملة أجنبية يعني عرض للعملة الوطنية والعكس صحيح، وتمثل عوامل الطلب كل الظروف التي ينتج عنها الطلب على العملة محل الاعتبار وهي³:

- صادرات السلع أو الصادرات المنظورة.
- صادرات الخدمات أو الصادرات غير المنظورة.
- التحويلات للداخل.

¹المرجع السابق، ص 243.

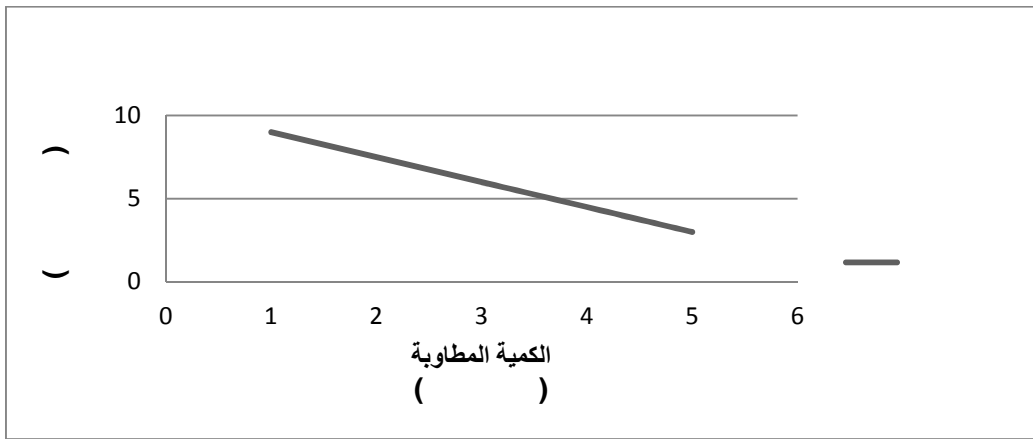
² قدي عبد المجيد، مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 111.

³جودة عبد الخالق، محاضرات في الاقتصاد الدولي، القاهرة، 1997، ص. 15

- حركات رؤوس الأموال الداخلية.
- صادرات الذهب.

ويمكن أن نبين العلاقة بين الطلب على الصرف وبين الثمن بنفس منحنيات الطلب المعروفة في نظرية الأثمان حيث يتأثر الطلب المحلي على العملة الأجنبية بسعر الصرف، إذ تربطهما علاقة عكسية، فكلما ارتفع سعر العملة الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية ازدادت معها تكاليف الاستيراد، وبالتالي انخفاض الطلب على العملة الأجنبية، أما في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي فإن الطلب على العملة الأجنبية سيتجه نحو الارتفاع¹ كما يوضحه، الشكل البياني الآتي:

شكل رقم 1: الطلب على العملة الأجنبية



المصدر: حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية، زهراء الشرق، مصر، 1998، ص، 46.

2- العرض على العملة الأجنبية

تمثل عوامل العرض كل الظروف التي ينتج عنها عرض لهذه العملة وهي²:

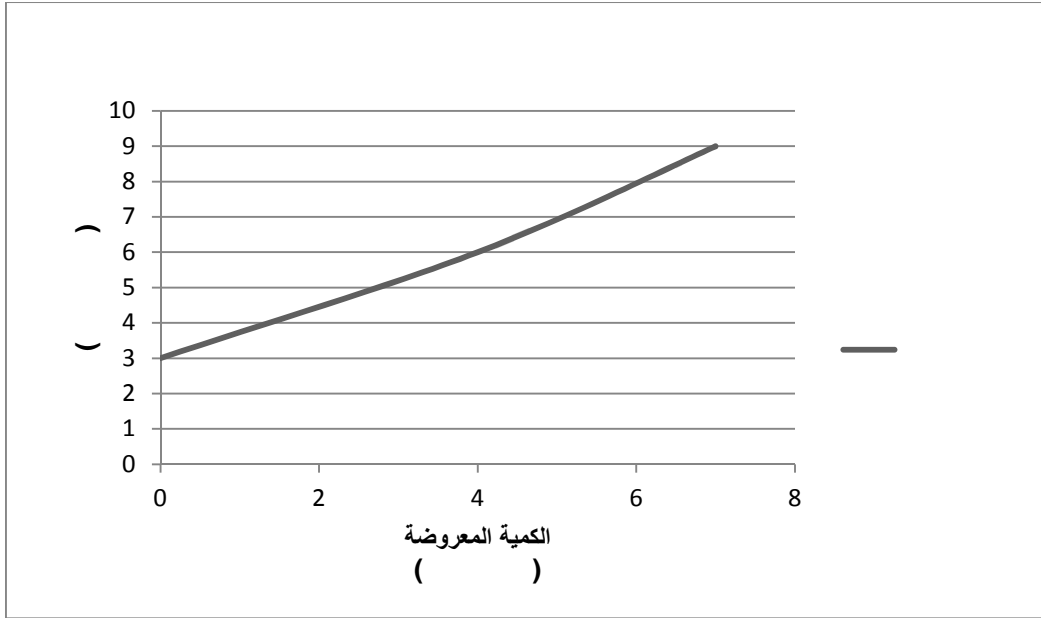
- واردات السلع أو الواردات المنظورة
- واردات الخدمات أو الواردات غير المنظورة
- التحويلات الخارجية
- حركات رؤوس الأموال الخارجية
- واردات الذهب

¹ عادل أحمد حشيشي، أسامة الفولي، مجدي محمود، أساسيات الاقتصاد الدولي، مصر، 1997، ص. 162

² المرجع السابق، ص. 77.

والعلاقة الموجودة بين عرض الصرف الأجنبي وسعر الصرف علاقة طردية، بحيث أن منحني العرض يكون صاعداً من أسفل إلى أعلى وإلى اليمين وذلك يدل على زيادة الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي كلما ارتفع الثمن وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

شكل رقم 2: عرض العملة الأجنبية



المصدر: حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية، زهراء الشرق، مصر، 1998، ص. 47.

3- توازن سوق الصرف

نقصد بسعر الصرف التوازني ذلك السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب (السوق) عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من إحدى العملات.

4- مرونة الطلب والعرض

يمكن القول أن التوازن في سوق الصرف الأجنبي يكون مستقر إذا توفرت هناك شروط. والمقصود بالتوازن المستقر ذلك التوازن الذي إذا أختل يولد من قوى ما يدفعه إليه مرة أخرى وهذا يقودنا الحديث عن مرونة العرض والطلب.

أ- مرونة الطلب: تعني مرونة الطلب درجة أو مدى استجابة الكمية المطلوبة من عملة ما، نتيجة للتغيير الحاصل في سعر الصرف، فعند تخفيض قيمة العملة الوطنية يرتفع سعر الصرف للعملة الأجنبية في الوطن و تنخفض أسعار السلع الوطنية المقومة بالعملة الأجنبية في السوق الخارجي مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على

المنتجات الوطنية وبالتالي ارتفاع الكمية المعروضة من النقد الأجنبي في الوطن وتتوقف هذه الزيادة في الكمية المعروضة من العملة الأجنبية، في الوطن على حالة الطلب الأجنبي على المنتجات الوطنية¹

ب- مرونة العرض: تعني مرونة العرض درجة استجابة للكمية المعروضة من عملة ما، تتجه للتغير الحاصل في سعر الصرف، لا يقتصر أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على جانب عرض العملة الأجنبية (الصادرات)، بل يشمل هذا الأثر جانب الطلب الوطني على العملة الأجنبية (الاستيراد).

ثانيا: العوامل الرئيسة المؤثرة في سعر الصرف

إن العوامل التي تؤدي إلى تغيرات شاسعة في الأسعار التقاطعية للعملات، ناتجة عن اختلاف النظم التي بمقتضاها يتم تحديد أسعار صرف تلك العملات، فضلا عن اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية و المالية للبلدان المعنية .

يتأثر التطور النسبي بين القطاعات و أوضاع الموازين الداخلية و الخارجية مباشرة بمستوى النمو الاقتصادي و تطورات الأسعار المحلية في بلد معين ، و لا يخفى أن تفاوت السياسات النقدية والمالية و اختلاف تلك الأوضاع ينعكس بصورة مباشرة على أوضاع صرف العملات المعنية و تطور أسعارها التقاطعية على هذا الأساس، يمكن تلخيص أسباب تفاوت أسعار الصرف التقاطعية للعملات عامة حسب الحالات التالية:

أ- إما أن تكون بعض هذه العملات معومة، و التعويم يؤدي حتما إلى تفاوت الأسعار التقاطعية نسبة لباقي العملات، كل يوم حسب تطورات عوامل السوق التي تحكم أسعار العملة المعومة.

ب- أو أن يسمح لبعض العملات بالتعويم ضمن هامش محددة . و هذا أيضا يؤدي إلى تفاوت الأسعار التقاطعية اليومية، لكن التفاوت يبقى ضمن حدود.

ج- أن تكون العملات مثبتة، لكنها تختلف في أسلوب التثبيت . و هنا يحصل التفاوت يوميا حسب تطور الأسعار المثبت عليها، أيا كانت عملات أم سلات من عملات.

د- أخيرا قد تشترك العملات في أسلوب التثبيت، و بهذا يتم إرساء أسعارها التقاطعية طيلة أيام السنة باستثناء الحالات التي تلجأ فيها السلطات النقدية لبلد معين إلى تعديل سعر ارتباط عملته حسب ما تمليه أوضاعه

¹ محمد عبد المنعم عفر ، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص 80.

الاقتصادية، لكن و مع ذلك تبقى هذه الحالات محدودة تتخذ في يوم ما، ثم يستمر الاستقرار بعدها بين الأسعار التقاطعية للعملة المعنية مع باقي العملات.¹

ثالثا: خصائص سعر الصرف

هناك ثلاثة خصائص لسعر الصرف ندرجها كما يلي:

1- المقاصة

المقاصة هي استعمال الحقوق في تسديد الديون أي أنها تركز على تسوية الحقوق و الديون معا الناتجة عن عمليات التجارة المنظورة.

2- المضاربة

المضاربة تكون من أجل تحقيق الربح، و يتم ذلك عن طريق الاستفادة من الفروق السعرية في سعر صرف العملة .

3- التغطية

التغطية تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة و ذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف.

الفرع الثالث: سياسات سعر الصرف أدواتها وأهدافها والرقابة عليها

اتبعت الدول سياسات و وسائل مختلفة لتدعيم نقدها و تحقيق الاستقرار في اقتصاديتها، و كانت أهم تلك السياسات هي سياسة سعر الصرف التي تظهر استقلاليتها من يوم إلى آخر عن السياسة النقدية من خلال تميزها بأهدافها و أدواتها.

أولا: أدوات سياسة سعر الصرف

تستعمل السلطات النقدية العديد من الأدوات و السياسات لتنفيذ سياسة سعر الصرف، وأهم هذه الأدوات.

1- تعديل سعر صرف العملة

يمكن للدولة أن تقوم بتعديل سعر الصرف عملتها مقارنة بعملات الدول الأخرى صعودا أو هبوطا لما ترغب السلطات النقدية في تعديل ميزان المدفوعات، حيث تلجأ العديد من الدول إلى تخفيض قيمة عملتها

¹محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 111.

كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الاقتصادية و على الأخص مشاكل الميزان الحسابي فلقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العلمي من العجز في الميزان الحسابي، و بالتالي النقص في الأرصدة الذهبية و أرصدة العملات الأجنبية، فرأت بعض هذه الدول علاج هذه المشكلة عن طريق تخفيض قيمة عملتها إلى الذهب حتى تخفف الضغط على ميزانها الحسابي، فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي أساسا إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبية مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات على أن النتيجة النهائية لسياسة تعديل الصرف العملة لبلد ما يتوقف على مدى مرونة العرض و الطلب لصادراته و واردته¹، إذا كان الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بالتخفيض مرنا و كان العرض من منتجاته المعدة للتصدير مرنا كذلك، فإن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات، وتستخدم هذه السياسة بشكل واسع لتشجيع الصادرات كذلك، مرونة الجهاز الإنتاجي حيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب الناجم عن الارتفاع في الصادرات.

2- استخدام احتياطات الصرف

في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها.

3- استخدام سعر الفائدة

عندما تريد السلطات النقدية تحسين العملة المحلية تلجأ إلى رفع معدل الفائدة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن أعلى عائد.

4- مراقبة الصرف

تعتبر الرقابة على الصرف أداة فنية تستخدم لتحقيق العديد من الأغراض التي تخدمها مثل هذه السياسة. ويأتي في مقدمة هذه الأغراض المحافظة على قيمة مرتفعة للعملة الوطنية و ذلك بتقنين الكمية المحدودة المعروضة من النقد الأجنبي ما بين مصادر الطلب المختلفة عليها مما يسمح بالإبقاء على سعر الصرف مرتفع للعملة الوطنية. كما أن من أهداف الرقابة على الصرف أيضا منع خروج رؤوس الأموال من الدولة بما يؤدي إلى عجز ميزان مدفوعاتها الخارجية.²

¹ محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، الاسكندرية، 2000، ص.348.

² جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للطباعة و للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص.52.

كذلك فإن من أهداف الرقابة على سعر الصرف، و خاصة في الدول النامية الحد من الواردات غير الضرورية والتي لا تساهم في تنمية الاقتصاد القومي. هذا بالإضافة إلى الحصول على إيرادات لخزينة الدولة، فضلا عن تخفيف العبء المالي الواقع على الدولة.¹

5- إقامة سعر الصرف المتعدد

يمكن تطبيق نظام الصرف المتعدد في حالة نظام الرقابة على الصرف أو حالة احتكار الدولة لعمليات بيع و شراء العملة الصعبة فيمكن اعتماد، نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة.

ثانيا: أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف كمختلف السياسات الأخرى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني، و من ابرز هذه الأهداف:

1- مقاومة التضخم

تعاني العديد من الدول النامية من ظاهرة التضخم الجامع و المستمر لفترات طويلة و تحاول بعض هذه البلدان، توظيف أسعار الصرف لمحاربة التضخم و تخفيض معدلاته و مراقبته و تعتبر برامج التثبيت باستعمال سعر الصرف كمثبت بمثابة برامج لمحاربة التضخم.²

2- تخصيص الموارد

يؤدي سعر الصرف الحقيقي، الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة للتصدير.

3- توزيع الدخل

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فان ذلك يجعله أكثر ربحية، و يعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال.

¹ حسين زينب عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر مطابع الأمل، بيروت، 1999، ص.80.

² بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص.19.

4- تنمية الصناعة المحلية

يمكن للسلطات النقدية تخفيض أسعار الصرف من اجل رفع القدرة التنافسية للصناعات المحلية و تشجيع التصدير، و نجحت هذه السياسة في ألمانيا عام 1948 حيث قامت السلطات النقدية بتخفيض سعر الصرف العملة المحلية مما شجع التصدير¹.

ثالثا: سياسة الرقابة على الصرف

من بين سياسات سعر الصرف سياسة الرقابة على سعر الصرف التي سنتطرق إليها في هذا الفرع من خلال تعريفها وإبراز وسائلها.

1- مفهوم الرقابة على الصرف

الرقابة على الصرف هي تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبقة طبقا للمصالح الوطنية، وهي إجراء تتخذه الدولة من أجل رفع سعر عملتها و المحافظة على قيمته في أسواق الصرف، يتم ذلك بأن تقرر الدولة سعرا معيناً لعملتها ثم تقوم بوضع نظام كامل لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض أو يرتفع إلا في حدود الهامش المسموح به².

2- وسائل الرقابة على الصرف

وسائل الرقابة على الصرف تدرج في صنفين وسائل مباشرة و أخرى غير مباشرة.

أ- الوسائل المباشرة

تتمثل في عدة وسائل يستخدمها البنك المركزي الذي يمثل سلطة الرقابة على الصرف الأجنبي للدولة و ندرجها فيما يلي:

1 التدخل المباشر:

يتضمن التدخل المباشر في سوق الصرف قيام الحكومة بتثبيت سعر الصرف عند مستوى أعلى أو أقل من سعر الصرف السائد في سوق الصرف³.

¹قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص.132

²عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص.24.

³فؤاد حيدر، علم الاقتصاد العام، المؤسسة الجامعية للدراسات، النشر و التوزيع، القاهرة، 2001، ص.32.

2 تقييد الصرف الأجنبي

يتم تجميع العملات الأجنبية المكتسبة في البنك المركزي للدولة وتقييدها و من أهم الوسائل لذلك نذكر ما يلي:

-التخصص طبقا للأولويات :يتم تخصيص العملات الأجنبية لتمويل الواردات الضرورية مثل الغذاء و المواد الخام و تستخدم هذه الطريقة على نطاق واسع في الدول النامية.

-أسعار الصرف المتعددة :تقوم الدولة بالتمييز بين أسعار الصرف الأجنبي على أساس اختلاف مصادر الصرف و الأغراض التي تستخدم في تمويلها، و يهدف هذا النظام إلى تقليل قيمة الواردات و زيادة قيمة الصادرات بالعملات الأجنبية لغرض تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، و قد اتبعت هذا النظام ألمانيا في الثلاثينيات، ثم تبعتها العديد من الدول بعد ذلك خاصة في أمريكا اللاتينية¹.

-الحسابات المحمّدة :تقوم الدولة بتقييد المدفوعات على الواردات التي تستحق للدائنين الأجانب في شكل حسابات مجمدة بالبنك المركزي، حيث يقوم المدينون بدفع ما عليهم بالعملة المحلية لصالح الدائنين الأجانب، و لا يسمح للدائنين الأجانب بالسحب من هذه الحسابات أو التصرف فيها إلا بشروط معينة كأن يمضي وقت معين قبل عملية السحب أو السماح باستخدامها في الاتفاق على مشاريع في الدول النامية.

3-اتفاقيات المقاصة

يتم الاتفاق بين دولتين على فتح لكل منهما حسابا للدولة الأخرى بعملتها المحلية بينكها المركزي، حيث يتم إجراء تسوية المدفوعات عن الصادرات و الواردات التي تتم بينهما على أن يتم الاتفاق على أسعار صرف معينة، و تعرف هذه الاتفاقيات باسم الاتفاقيات الثنائية.

4-اتفاقيات الدفع

تعتبر اتفاقيات ثنائية لكن أكثر شمولاً، حيث تشمل إضافة إلى المعاملات بالسلع معاملات مثل الخدمات، رسوم الشحن، خدمة الديون، خدمات السياحة ... و تتم هذه الاتفاقيات بغرض تسديد الدين من دولة معينة إلى دولة أخرى.

¹ جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص.67.

ب- الوسائل غير المباشرة:

أهم الوسائل غير المباشرة للرقابة على الصرف الأجنبي تتمثل في:

-القيود الكمية

تتمثل في تقييد و حظر الواردات عن طريق حصص الاستيراد و سياسات الشراء التي تتبعها مؤسسات التجارة الحكومية، و تهدف إلى الحد من الواردات بالرفع من الضرائب و الرسوم الجمركية و هذا للحد من العجز في ميزان المدفوعات¹.

-تقديم إعانات التصدير

تهدف هذه الإعانات إلى تنشيط الصادرات و زيادة قيمتها الكلية و تكون أكثر فعالية في حالة مرونة الصادرات المرتفعة.

-رفع أسعار الفائدة

رفع أسعار الفائدة تؤثر في أسعار الصرف من خلال تأثيرها على حركات رؤوس الأموال داخل و خارج الدولة².

رابعاً: سياسة تخفيض العملة المحلية

تعتبر من أهم سياسات سعر الصرف، حيث يستعمل هذا الإجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وطنية محددة تختلف من دولة لأخرى، و ذلك حسب الأولويات..

1- مفهوم سياسة التخفيض

هي تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية أو النقدية، بتخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة³.

2- أسباب تخفيض العملة

الواقع أن التخفيض إجراء تقرره دولة ارتفعت فيها الأسعار ارتفاعاً تضخمياً، بحيث أصبحت تحدد لعمليتها سعرين في سوق الصرف، سعراً مرتفعاً حددته الدولة و لا يتم التعامل بمقتضاه في السوق و سعر آخر

¹المرجع السابق، ص.33

²المرجع نفسه، ص.33-34

³بربري محمد أمين، " سياسة التحرير التدريجي للدينار انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 90-03، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشاف 2004-2005، ص.79

منخفضا يتحدد للعملة في سوق الصرف طبقا لعوامل العرض و الطلب، فإذا أصرت الدولة على تجاهل هذه الظاهرة، فإنها تؤدي إلى نتيجتين خطيرتين.

النتيجة الأولى هي أن يصاب الميزان التجاري للدولة بعجز نتيجة لقلة صادرات البلد التي تتم بالسعر الذي حددته الدولة نظرا لأنها تكلف التاجر الأجنبي، بينما تزيد واردات هذا البلد نتيجة لانخفاض الأسعار في الخارج.

النتيجة الثانية هي أن يمتنع استيراد رأس المال من الخارج، بينما يؤدي تدهور سعر العملة في سوق الصرف إلى هجرة رؤوس الأموال الموجودة في داخل البلد، و ذلك خوفا على قيمتها من التدهور. و في سبيل أن تتجنب الدولة هاتين النتيجتين، تخفض السعر الذي حددته، وعندئذ تستطيع أن تحقق من وراء التخفيض أهم غرض تسعى إليه وهو تحقيق توازن ميزانها التجاري الذي كان فيه عجز. ويتم ذلك عن طريق تشجيع الصادرات و تقليل الواردات¹.

الفرع الرابع : مخاطر سعر الصرف

أولا: ماهية خطر سعر الصرف: من خلال إستقراءنا لجملة من البحوث و الدراسات حول الموضوع، وقفنا على بعض التعاريف المتعلقة بخطر سعر الصرف يمكن إجمالها فيما يلي:²

. خطر سعر الصرف بالنسبة للمؤسسة ذات نشاطات دولية (استيراد، تصدير ، عمليات مالية) يعرف كخطر مرتبط بأي معاملة حساسة لتقلبات أسعار صرف عملات الفوترة مقابل العملة الوطنية" و خطر الخسارة المحتملة هو الأكثر أهمية بالنسبة للأجال الفاصلة بين إعداد الطلبية و التسوية النهائية لها.

. مخاطر سعر الصرف أو مخاطر تغيرات أسعار الصرف مرتبطة أساسا بعمليات الاستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة، و كذلك مرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية و هي مخاطر تواجه المؤسسة دولية النشاط" و أن المؤسسة تكون عرضة لتقلبات أسعار الصرف عندما تكون ثروتها مهددة بهذا الخطر، الذي يمس أساسا المؤسسات ذات العلاقات التجارية و المالية مع الخارج.

¹ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 193

² عبد الحق بوعتروس، مداخلة بعنوان: تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مؤتمر إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن. 2004، ص 02.

ثانيا : أهمية إدارة مخاطر سعر الصرف: لعل من أبرز دواعي الاهتمام بتسيير أو إدارة مخاطر سعر الصرف نذكر ما يلي:

. اندماج بلدان العالم الثالث في المنظومة الاقتصادية الدولية(ظاهرة التدويل أو العولمة الاقتصادية) في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة و العمل في بيئة اقتصادية دولية تعتمد على الآليات النقدية خاصة و تحتكم إلى قانون السوق في جميع المجالات، مما يتطلب الاهتمام بقضايا سعر الصرف و ما يرتبط به من مخاطر.

. بروز أنماط جديدة للتجارة الدولية و التدفقات الإستثمارية المتعلقة أساسا بظهور متعاملين جدد في الساحة الدولية كدول جنوب شرق آسيا و الصين و ما يرتبط بذلك من زيادة حدة التقلبات في أسواق الصرف لكثرة المعاملات.

. إن التدفقات المالية و النقدية العديدة لمواجهة متطلبات التجارة و الاستثمار في الدول الناشئة سوف تولد الحاجة الماسة إلى إستراتيجية جديدة لإدارة خطر أسعار الصرف.

. تقلبات سعر الصرف يمكن أن تؤثر ليس فقط على الوضعية المالية للمؤسسة دولية النشاط بل قد يمتد تأثيرها ليشمل التنمية الاقتصادية في الدولة المعنية.

. انعكاس آثار تقلبات سعر الصرف على مختلف وظائف المؤسسة دولية النشاط (من تخطيط، تمويل، إنتاج، تسويق، تمويل، خزينة...) و ما ينجر عن ذلك من إنجاء إلى المضاربة.

- تحسن القدرة التنافسية (في مجال السعر خاصة) للمؤسسات مرتبط بمدى التحكم في خطر سعر الصرف و إدارته بفعالية و كفاءة، على اعتبار أن هذا الخطر يعتبر عاملا هاما و محددًا لأسعار التكلفة خاصة في مثل دول العالم الثالث التي تستند في مدخلات عملياتها الإنتاجية إلى مواد أولية و وسيطة مستوردة.

ارتفاع تكلفة الإجراءات و الترتيبات الإدارية أو المركزية للوقاية من مخاطر الصرف.و ذلك بالاعتقاد الخاطئ بأن البنوك المركزية و الحكومات تستطيع لو أرادت أن تسيطر على أسعار الصرف.

و هكذا غدت إدارة مخاطر العملات الأجنبية ذات أهمية كبيرة في الوقت الراهن خاصة بالنسبة لمؤسسات الدول النامية و تلك التي عرفت تحولات في نظامها الاقتصادي صوب النظام الحر، على الرغم من التعقيد المتزايد لهذه العملية في الوقت ذاته و هو ما يستدعي إدارة تقلبات سعر الصرف بعناية فائقة و بكل حذر و فعالية في نفس الوقت.¹

المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي

للأداء عدة تعاريف سنقتصر في موضوعنا هذا على بعضها محاولين في ذلك الإحاطة بالمفهوم الكامل للأداء.

ومن بين التعاريف المقدمة للأداء ما يلي:

1- يعرف الكاتب (A.Kherakhem) الأداء على انه تأدية عمل أو انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة.¹

هذا التعريف ربط الأداء بجانب انجاز النشاطات والمهام للوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة.

2- الأداء هو الكيفية التي تستخدم بها الوحدة الإنتاجية مواردها المادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف المحددة.² هذا التعريف ركز على جانب استخدام موارد المؤسسة.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

1- مفهوم الأداء المالي:

لقد اجمع معظم الباحثين على أن الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي. التي تعرف على أنها من الأساليب التي يمكن استخدامها من اجل تحديد قوة المؤسسة أو ضعفها. وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من اجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي المتوقع، ومعرفة نواحي الاختلاف بينهما، ويؤدي الأداء المالي الجيد إلى تعظيم قيمة المؤسسة من خلال قيامها بالتشخيص الإيجابي (نقطة القوة) والسلبي (نقاط الضعف) لأدائها المالي.

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف. ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات، حيث انه الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها، الشركة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.³

وهناك من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه " وصف لوضع المنظمة الإيرادات الحالية وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات الموجدات، المطلوبات، وصافي الثروة ".

¹ عبد المالك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الأول، 2001، ص 86

² الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد السابع، 2009-2010، ص 218

³ سعاد شذري معمر، ر المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص 81

2: أهمية الأداء المالي

- تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات لتحديد جوانب القوة والضعف والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.
- يعتبر Lynch بأن الأداء المالي سيبقي المجال المحدد لمدى نجاح المنظمات. وعدم تحقيق المنظمات للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب يعرض وجوده واستمرارها للخطر.
 - ويبرز الكاتب Hunt & Morgan أهمية الأداء المالي من خلال اعتباره بان الأداء المالي المتفوق يعد هدف المنظمات الأساسي، و أن الأهداف الثانوية للمنظمة يمكن تحقيقها ضمناً من خلال تحقيق الأداء المالي المتفوق.
 - ويرى Venkatraman & Ramanuja ضمن المنظور الاستراتيجي للأداء المالي بان الأداء المالي هو ميدان الأداء الأكثر شيوعاً في معظم بحوث الإدارة الإستراتيجية.¹

3. أركان تقييم الأداء المالي

تركز عملية تقييم الأداء المالي على الأركان الأساسية التالية:

- وجود أهداف محددة مسبقاً
- قياس الأداء الفعلي
- مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير
- اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات²

الفرع الثاني: معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي

تتطلب عملية تقييم الأداء توفير مجموعة من المعايير لغرض حساب مستوى الأداء الذي حققته الوحدة والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب نشاطها، والمعايير تفسر من خلال مجموعة من المؤشرات فالمعيار يعني الأساس أو الركيزة التي تستند إليها عملية التقييم. أما المؤشر فهو أداة للقياس وتفسير المعيار. فقياس الأداء وتقييمه مرهون باختيار المعايير والمؤشرات التي تعكس فعلاً الأداء المراد تقييمه.

¹ وائل محمد صبحي، إدريس طاهر، محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم ، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن،

2009، ص 42-43

² جلييلة بن خروف، دور المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرار، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2009، ص 78

1- معايير الأداء المالي:¹

مفهوم المعيار: يعرف المعيار كمفهوم عام لأية وسيلة للقياس يمكن الاستعانة بها في اتخاذ قرار حكم موضوعي على حالة معينة.

وهناك عدة معايير للمقارنة وهي:

أ- المعايير التاريخية:

" تعتمد هذه المعايير على أداء منظمات الأعمال للسنوات السابقة " إذ تمكن المحلل المالي الداخلي من حساب النسب المالية.

ب- المعايير القطاعية (الصناعية):

تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد. أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة النشاط.

ج- المعايير المطلقة:

وهي اقل واضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعية.

د- المعايير المستهدفة:

هذه المعايير تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات وال استراتيجيات والموازنات كذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المحققة فعلا لحقبة ماضية.

2- مقاييس الأداء المالي:

وتعتبر مقاييس الأداء المالي ترجمة لنتائج القياس التشغيلي والتي تستخدم في تحديد مدى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة و هي البيانات والأرقام التي تعرضها الميزانية العامة وقائمة الدخل، شرط أن تكون العلاقة مرتبطة بالأداء ومفسرة له ومن أهم هذه المقاييس:

- المقاييس المتعلقة بالربحية (نقطة التعادل): وهي النقطة التي تتساوى فيها التكاليف الكلية مع العائد من المبيعات.

- معدل العائد على الاستثمار (ROI): ويمثل نسبة صافي الربح إلى قيمة رأس المال المستثمر .

¹ أسعد حميد العلمي، الإدارة المالية، الأسس العلمية والتطبيقية، ط1، دار وائل، الأردن، 2010، ص78

- القيمة الاقتصادية المضافة: وهو من مقاييس الأداء المالي الحديثة، تم تطويره واستخدامه من طرف احد مكاتب الدراسات الأمريكية.

الفرع الثالث: الاتجاهات التقليدية في تقييم الأداء المالي

يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية عملية بالغة الأهمية، وذلك بما تخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وذلك للأسباب التالية:¹

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج، مما يسمح بالحكم على الفعالية.
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة، مما يسمح بالحكم على الكفاءة.
- تقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة، فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة الموضوعية، وترشيد استخدامات الموارد المتاحة، وهذا يساهم بقاءها في بيئة تنافسية وهي تركز على المصادر التمويلية والاستثمارية لها.

وتعتبر النسب المالية أهم الأدوات التقليدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وسنتم التطرق إلى التعريف بالنسبة المالية، أهداف التحليل بواسطة النسب، أهمية النسب المالية، أسس استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي، نقاط ضعف التحليل بواسطة النسب المالية، ثم نتطرق إلى أنواع النسب المالية.

1- تعريف النسب المالية:

تعرف النسبة المالية على أنها عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة.²

2- أهداف التحليل بواسطة النسب:

يؤدي التحليل بواسطة النسب إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل في ما يلي:³

- إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المشروعات المتجانسة.
- مساعدة المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمشروع.

¹ جليلة بن خروف ، ، ص 77.

² عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة، 2007، ص 130

³ محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال، المكتب الجامعي الحديث، 2008، ص 61-62.

- توجيه الأداء نحو الأنشطة التي تعاني من مظاهر الضعف.
- تخطيط أداء الوحدة الاقتصادية في المستقبل.
- مساعدة أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية على القيام بأعمالها بفاعلية.

3- أهمية النسب المالية:

تتضح أهمية النسب المالية من خلال النقاط التالية:

- تبرز أهمية النسب المالية في كون تلك الأرقام المطلقة التي ترد في الحسابات الختامية قد لا تعني شيئاً ولا تفصح بوضوح عن الوضع المالي، مما يستدعي ربط بعضها ببعض يشكل نسبي للحصول على نتائج ذات مضمون.¹
- ويعتبر تحليل النسب المالية واحد من أكثر أدوات الرقابة المالية، فعن طريق تحليل النسب المالية يستطيع المحلل التوصل إلى استنتاجات مهمة عن مدى فعالية السياسات التشغيلية والتمويلية للمؤسسة.

4- أنواع النسب المالية:

من بين أنواع النسب المالية ما يلي:

أ: نسب السيولة

- وهي نسب تقيس القدرة على أداء الالتزامات القصيرة الأجل وتعبّر عن قابلية المنشأة على تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة نقدية للإيفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال القدرة المالية (سنة واحدة).²
- ومن بين هذه النسب ما يلي:

أ-1 نسبة التداول:

- وهي النسبة التي تشير إلى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل اعتماداً على أصولها المتداولة.³
- وتعطي هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الديون القصيرة الأجل

¹ سليمان بلعور، أثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص82

² عدنان تايه النعيمي وآخرون، ص 102-103 ،

³ محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، ص68 ،

وكلما زادت هذه النسبة عن الواحد تكون المؤسسة قادرة على الالتزام بتسديد ديونها القريبة، وهي تشير إلى استخدام المؤسسة ل FR موجب وهذا ما يوحي بوجود فائض في السيولة، وهو مؤشر على التوازن المالي.¹

أ-2 نسبة السيولة السريعة:

هذه النسبة تعتمد على الأصول السريعة التحويل إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة، وتعطي هذه النسبة بالعلاقة التالية:²

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون} / \text{الديون القصيرة الأجل}}$$

أ-3 نسبة الجاهزية النقدية

ب: نسب المديونية

وهي النسب التي تقيس درجة المديونية للمنشأة على المدى الطويل وأهمية تلك الديون إلى رأس مال المنشأة وهذه النسب تكون مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمنشأة وتعبر عن قابلية المنشأة على تسديد التزاماتها الطويلة الأجل مثل قروض متوسطة الأجل والطويلة الأجل والسندات بأنواعها.³

ومن بين هذه النسب في ما يلي:

ب-1 نسبة الرافعة المالية:

هذه النسبة تقيس مدى مساهمة مالكي المؤسسة، مقارنة بالتمويل بالقروض المختلفة وتعطي هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{مجموع القروض} / \text{الأموال الخاصة}}$$

ب-2 نسبة الاستقلالية المالية:

تقيس هذه النسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة، وهذه النسبة حسب البنوك الفرنسية يجب أن تساوي أو تفوق 50% لتستفيد المؤسسة من قروض.

وتعطي هذه النسبة بالعلاقة التالية:⁴

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة} / \text{الأموال الدائمة}}$$

ج: نسب النشاط

¹ سليمان بلعور، ، ص 86

² اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص24

³ عدنان تايه النعيمي و آخرون، ، ص 103

⁴ سليمان بلعور، ، ص88

مجموعة هذه النسب يطلق عليها كذلك نسب إدارة الموجودات، وتقيس لنا هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول، وتقيس أيضاً مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام أصولها للإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وتحقيق أعلى ربح ممكن من خلال تحقيق أكبر حجم من المبيعات.

ومن بين هذه النسب ما يلي:

ج-1 معدل دوران مجموع الأصول:

هذه النسب تلخص جميع نسب النشاط الأخرى وتتأثر بكل منها وتعتبر من أشمل مقاييس الكفاءة. ويعطى هذا المعدل بالعلاقة التالية:¹

$$\text{معدل إجمالي الأصول} = \text{إجمالي المبيعات} / \text{إجمالي الأصول}$$

ج-2 معدل دوران الأصول الثابتة:

تكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة وفعالية أداؤها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، ويحسب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الثابتة}$$

وكل ما زاد هذا المعدل قياساً بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فعالية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول الثابتة يتسم بمقدار اقتصادي أمثل.

ج-3 معدل دوران الأصول المتداولة:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويتم حساب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:²

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول المتداولة}$$

د: نسب المردودية

¹ سعاد شذري معمر، ، ص 161
² اليمين سعادة، ، ص 47-49

تعبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفعالية وكفاءة للحصول على العائد.

ومن أهم نسب المردودية ما يلي:

د-1 نسبة المردودية المالية:

تعبر هذه النسبة عن مدى مردودية الأموال الخاصة أو مدى مساهمتها في تحقيق النتيجة. وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية $\times 100$ / الأموال الخاصة.

و كلما زادت هذه النسبة دل على وجود تسيير أمثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية.

د-2 نسبة المردودية الاقتصادية:

تعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية الاقتصادية = نتيجة الدورة الصافية $\times 100$ / مجموع الأصول.

د-3 نسبة المردودية التجارية:¹

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الأصول الثابتة.

وتعطى هذه لنسبة بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية $\times 100$ / الأصول الثابتة.

هـ: نسب السوق

هذه المجموعة من النسب المالية تكمن من المزج بين البيانات المحاسبية والمعلومات المالية الخاصة بسوق الأوراق المالية، وتساعد هذه النسب إدارة المشروع على التعرف على اتجاهات المستثمرين.

هـ-1 معدل ربحية السهم الواحد:

تستخدم هذه النسبة لقياس قيمة صافي الدخل المكتسب لكل سهم من الأسهم المادية، وبالتالي كلما زادت ربحية السهم كلما زادت درجة قبول الائتمان لطلب العمل بمنحة الائتمان المطلوب.

ويعطى هذا المعدل بالعلاقة التالية:

¹ جلييلة بن خروف، ، ص 73

ربحية السهم = الربح الصافي / عدد الأسهم

هـ-2 نسبة التوزيعات إلى سعر السهم:

تتم هذه النسبة بالتوزيعات وعلاقتها بالسعر السوقي للأسهم.
وتعطي هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة التوزيعات إلى سعر السهم = التوزيعات للسهم / السعر السوقي للسهم.

هـ-3 نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية:

تعطي هذه النسبة بالعلاقة التالية:¹

نسبة القيمة السوقية للسهم = السعر السوقي للسهم / القيمة الدفترية للسهم.

هـ-4 نسبة سعر السهم إلى عائد:

تعبّر هذه النسبة عن المبلغ الذي يرغب المستثمر في دفعه لكل دينار من الربح الذي يحققه سهم معين.
وتعطي هذه النسبة بالعلاقة التالية:

سعر السهم إلى عائد = القيمة السوقية للسهم / العائد المحقق على السهم.

هـ-5 نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الاسمية للسهم:

وتعطي هذه النسبة بالعلاقة التالية:

القيمة السوقية إلى القيمة الاسمية للسهم = القيمة السوقية للسهم / القيمة السمية للسهم

تعكس هذه النسبة التكلفة التاريخية للأسهم، وإذا كانت أقل من الواحد الصحيح معناها ان الشركة لم تحقق أي قيمة إضافية لحملة الأسهم.

الفرع الرابع : الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي

أولاً: القيمة الاقتصادية المضافة:²

ترتكز القيمة الاقتصادية المضافة على الفعالية الإدارية في سنة واحدة.

وتعطي القيمة الاقتصادية المضافة بالعلاقة التالية:

¹ ، ص 73

محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى،

² هوارى السويسي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد السابع 2009-

2010، ص 63

القيمة الاقتصادية المضافة = النتيجة الصافية - (تكلفة الأموال × الاستثمارات)

ثانيا: القيمة السوقية المضافة:

تمثل القيمة السوقية المضافة الفرق بين القيمة السوقية للشركة و رأس المال المستثمر من قبل المالكين والمقرضين. وتعطى القيمة السوقية المضافة بالعلاقة التالية:

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لحقوق الملكية - حقوق الملكية التي وفرها المستثمرون = (عدد الأسهم المصدر) (سعر السهم) - إجمالي حقوق الملكية.

الفرع الخامس: مؤشرات التوازن المالي و المعايير الاقتصادية والمالية للنمو

أولا: مؤشرات التوازن المالي

تتمثل مؤشرات التوازن المالي في ما يلي:¹

1- رأس المال العامل

يعرف رأس المال العامل بأنه عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس المال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكه لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمن توازن هيكلها المالي.

ويحسب رأس المال العامل تبعا للمنظورين التاليين:

- منظور أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

- منظور أدنى الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - قروض القصيرة الأجل.

2- احتياجات رأس المال العامل²

أ- مفهوم احتياجات رأس المال العامل:

الحاجة إلى رأس المال العامل هو مفهوم يأخذ طابعا ديناميكيا على عكس رأس المال العامل. وهو يتغير خلال السنة متماشيا مع تغير نشاط المؤسسة، لذا فهو يبين احتياجات المؤسسة إلى رأس المال العامل في كل لحظة على مدار دورة الاستغلال.

- وتعرف احتياجات رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسير دورة الاستغلال بصفة عادية.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، ط1، دار وائل، 2006، ص 67
² اليمين سعادة، ص 64

وتحسب احتياجات رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (أصول متداولة - قيم جاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية).

ب- تغيرات احتياجات رأس المال العامل:

- احتياجات رأس المال العامل موجبة: معناه أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة، وذلك لتغطية احتياجات الدورة.

- احتياجات رأس المال العامل سالبة: في هذه الحالة معناها أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى، وبالتالي فالحالة المالية للمؤسسة جيدة.

- احتياجات رأس المال العامل معدومة: في هذه الحالة تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، وبالتالي يتحقق توازن المؤسسة، مع الاستغلال الأمثل للموارد.

ثانيا: المعايير الاقتصادية والمالية للنمو¹

1- المعايير الاقتصادية: ومن أهمها:

الإنتاج: معدل النمو = إنتاج الدورة (ن-1) - إنتاج الدورة (ن) / إنتاج الدورة (ن).

غالبا ما يستخدم في هذا المعدل القياس الكمي المتمثل في عدد الوحدات المنتجة، وهذا لصعوبة الوصول إلى القيمة الحقيقية للإنتاج، وحساب التغيرات في الأسعار.

2- المعايير المالية: من أهمها:

أ- رؤوس الأموال الخاصة:

معدل النمو = صافي الناتج المستثمرة / رؤوس الأموال الخاصة.

هذه النسبة تسمح بإظهار المعدل السنوي للتوسع الخاص للمؤسسة في الأجلين المتوسط والطويل، بينما معدل نموه في الأجل القصير لا يعتمد إلا على احتياجات تمويل دورة الاستغلال مقارنة بالقدرة الكسبية المتاحة، كما يلاحظ أن الاستثمار والنمو يؤديان إلى زيادة في احتياجات رأس المال العامل، وبالتالي يستحسن التنبؤ بتلك الاحتياجات لتحديد مصادر تمويلها.

ب- معدل النمو المستقل: يمثل أقصى عدل نمو تحققه المؤسسة عن طريق إلزامية عدم توزيع أرباح المساهمين، أي معدل ربحية السهم، مساوية تماما لمعدل النمو المستقل.

¹ عبد الغني ددان، قياس وتقييم الأداء المالي نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 144

معدل النمو المستقل = الأرباح / الأموال المقدمة.

المطلب الثالث :علاقة سعر الصرف بالأداء المالي :

يعتبر سعر الصرف من أهم العوامل المؤثرة في أداء المؤسسات الاقتصادية إذ أن تقلباته بالزيادة أو النقصان أو الثبات لتؤثر على الأداء المالي فالمؤسسة المستوردة أو المصدرة يكون تأثرها واضحا بتغيرات سعر الصرف فقد يكون أثره إيجابيا أو سلبيا حسب حالة المؤسسة وحسب نظام سعر الصرف إذ أنهما ليتأثران ببعضهما البعض. فكون سعر الصرف له أثر مباشر على الصادرات والواردات لأي بلد فإذا كانت مثلا المؤسسة مستوردة وكان سعر الصرف مرتفعا فان هذا يكون من فائدة المؤسسة المصدرة وترتفع تكلفة شراء المؤسسة المستوردة مما يؤثر على أدائها المالي من جهة وعلى إنتاجها من جهة أخرى، أما إذا انخفض سعر الصرف فتنخفض تكلفة شراء المؤسسة المستوردة مما يعظم في أرباحها ويحسن من أدائها المالي إذن فتظهر هنا أن العلاقة عكسية بين سعر الصرف والأداء المالي ويمكن أن نلاحظ ذلك فيما يلي:

أ. مخاطر الصرف في الأنشطة العينية: و هي الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة الخاصة بالمعاملات التجارية والمتمثلة في التصدير و الاستيراد وشراء العملات، العروض و المناقصات الدولية، المعاملات والصفقات الدولية، وتختلف المخاطرة من عملية إلى أخرى وعلى سبيل المثال تكون عملية التصدير معرضة لخطر الصرف عند انخفاض عملة الفوترة بالنسبة للعملة الوطنية للمصدر.

يعني ان هذا الأخير سوف يتلقى قيمة أقل من القيمة المنتظرة والمتوقعة من إبرام العقد، ويكون خطر المعاملات والصفقات التجارية من خلال الشراء و البيع بالعملة الأجنبية حيث يظهر نتيجة التقلبات في معدل الصرف على امتداد فترة انجاز الصفقة وفترة التسوية.

ب. مخاطر الصرف في الأنشطة المالية: و هي الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة الخاصة في المعاملات المالية الدولية و المتمثلة في التحويلات المالية سواء كانت للبنك وتكون بينه وبين فروعها في الخارج أو تكون تحويلات لعملائه، وكذلك الإقراض و الاقتراض بالعملة الأجنبية و الاستثمار الأجنبي، و كذلك الاستثمار في الأوراق المالية الأسهم والسندات في البورصات المالية فنجد مثلا أن التحويلات المالية التي تكون بين البنك وفروعه تتعرض لخطر الصرف فعند تجميع الحسابات يتغير الأصل الصافي معبرا عنه بالعملة الأجنبية بدلالة قيمة عملة البلد الذي يتواجد فيه الفرع فإذا كان السعر المستعمل عند التجميع مختلفا عن التكلفة التاريخية فإنه ينتج ما يسمى بفرق

الدمج

إن كل المعاملات التجارية التي يقوم بها البنك مع العالم الخارجي وتكون فيه أسعار صرف العملات الأجنبية هي أداة التسوية بين هذه العمليات فإنها تتعرض وبشكل مباشر لخطر التقلبات في أسعار الصرف، وإن لم يتخذ البنك تدابير لتدنته هذه المخاطر بالطرق المعروفة مثل التقنيات الداخلية والخارجية لتغطية خطر الصرف و عقود خيار الصرف و عقود المبادلة وغيرها فإنها ستؤثر سلباً على أدائه المالي¹.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات الأجنبية :

1- دراسة مريم شكري محمود تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن (دراسة اختباريه في شركة

طيران الملكية الأردنية) مذكرة ماجستير ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، سنة 2013

حيث تمحورت إشكالية البحث في : هل يوجد تأثير لتطبيق واستخدام محاور بطاقة الأداء المتوازن الأربعة

الأداء المالي في شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية ؟

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بتقنية الأداء المتوازن و إظهار أهم مزايا

استعمال هذه الأداة فهي تقيس الأداء في أربع مجالات هي: (المالية، الزبائن، العمليات الداخلية، التعلم

والنمو) من خلال تحقيق الأهداف والخطط المرحلية والإستراتيجية .

قد قسمت الدراسة إلى فصلين : الأول خاص بالإطار النظري المتمثل في مفهوم وآفاق بطاقة الأداء المتوازن،

والدراسات السابقة ، أما الفصل الثاني خاص بدراسة اختبارية في استخدام بطاقة الأداء المتوازن في شركة طيران

الملكية الأردنية .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- وجود تأثير لتطبيق واستخدام المحور المالي على مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي بمؤشرات (

معدل الفائدة على الأصول ،معدل الفائدة على حقوق الملكية) في شركة الطيران .

¹ بشير باعمارة،

دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري لفترة 2002-2011، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة ، 2013، ص 13.

- وجود تأثير لتطبيق واستخدام محور الزبائن على مقاييس المبنية على الربح المحاسبي بمؤشرات في شركة الطيران.

- وجود تأثير لتطبيق و استخدام محور العمليات الداخلية على مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي بمؤشرات في شركة الطيران .

- وجود تأثير لتطبيق و استخدام محور العمليات الداخلية على مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي بمؤشرات في شركة الطيران .

- كما أظهرت نتائج اختبار فرضيات الدراسة وجود تأثير لتطبيق واستخدام محاور بطاقة الأداء المتوازن الأربعة على مقاييس الأداء بمؤشرات (مقياس القيمة الاقتصادية،المضافة،السوقية المضافة) .

بالنظر إلى أوجه الاختلاف بين الدراستين يكمن في تقييم الأداء المالي حيث دارستنا في أثر سعر الصرف على الأداء المالي.

أما دارستهم تمثلت في تأثير المحاور الأربعة عن الأداء المالي للشركة يكمن في دراسة الحالة حيث أن كل من الدراستين يوجد فيها دراسة تطبيقية.

2- دراسة مشغل جهاز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية ،رسالة استكمالاً لمتطلبات

الحصول على درجة ماجستير ، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط 2011، حيث تمحورت إشكالية البحث في : الجوانب التي تم الاطلاع عليها ومحاوله دراسة وتحليل مدى كفاءة وفاعلية الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية، وإمكانية توفير مدخل لتحسين وتطوير الأداء المالي في المؤسسة؟

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى امتلاك مؤسسة البترول الكويتية للآليات و الأساليب المناسبة في أدائها المالي التي تؤهلها للقيام بواجباتها إضافة إلى معرفة المعوقات التي تحول دون امتلاك تلك الآليات.

قد قسم الباحث دراسته إلى فصلين : الفصل الأول خاص بالإطار النظري في تقييم الأداء ومؤشراته المالية المبنية على الربح المحاسبي ، والنقدي ، أما الفصل الثاني خاص التطبيق في التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- المؤهلات والخبرات الفنية : أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهلات والخبرات الفنية التي يمتلكها الكادر المالي والمحاسبي العامل في مؤسسة بالكفاءة والخبرة الفنية المناسبة لعملهم .

- أن هناك علاقة ذات بين التغيرات تطراً على معايير الأداء وبين المالي في المؤسسة : إذ تستطيع معايير الأداء المالي العمليات المبنية على المعايير الدولية بشكل كامل ، وأنه يوجد إنسجام بين معايير الأداء المطبقة في مجال إعداد التقارير المالية مع المحاسبة الدولية .

- أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديث والتطوير التكنولوجي وبين الأداء المالي في المؤسسة. وأن النظام المالي القائم في المؤسسة يستجيب لمتطلبات التطوير التكنولوجي والتحديث المستمر في النظم المحاسبية وأنه قادر على التأقلم مع التطورات التكنولوجية المتسارعة و الحديثة.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود هيكل تنظيمي واضح ومتعمد يحدد إختصاصات وصلاحيات الكادر المالي والمحاسبي العامل في المؤسسة الكويتية وبين المالي ، وأن الهيكل التنظيمي للمؤسسة يتضمن تحديداً دقيقاً للإيرادات، كما بينت النتائج توزيع الأعمال على كافة المستويات وبشكل يضمن والتعاون بين مختلف المستويات.

- أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعليمات والقوانين المالية وبين الأداء المالي في المؤسسة الكويتية ، وأن الأداء المالي يتركز على قوانين ولوائح و تعليمات واضحة ومكتوبة ويخضع لقوانين وتعليمات نافذة و كافية أما أوجه الاختلاف بين الدراستين فاعتمدنا في دراستنا على جمع المعلومات من خلال المقابلة والقوائم المالية ، بينما دراستهم تمثلت في جمع المعلومات عن طريق الإستبانة، ويوجد متغير واحد تابع هو الأداء المالي ، أما دراستنا فلهيها متغيرين ، المستقل هو سعر الصرف والتابع هو الأداء المالي أما أوجه الشبه يتمثل في كلتا الدراستين لديهما دراسة تطبيقية لدى المؤسسة.

3- دراسة محمود جلال أحمد وطلال الكسار ، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي و التنبؤ بالأزمات المالية للشركة (الفشل المالي) ، الملتقى الدولي السابع ، الكلية الاقتصادية والعلوم الإدارية ، جامعة الزرقاء الخاصة الأردن ، سنة 2009 تمحورت إشكالية البحث في : باستخدام مؤشرات النسب المالية لتقييم الأداء المالي والفشل المالي ؟

قد قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور المحور الأول حول تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالية أما المحور الثاني حول قياس الفشل المالي لشركات ، والمحور الثالث يتضمن دراسة تحليلية تطبيقية للفشل المالي للشركات .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

أن الدراسة أشارت بشكل واضح إلى إطار عام للنسب المالية والتي بموجبها تم تحديد المقياس الخاص بها وكذلك احتساب قيمة الأداء المالي ثم والفشل المالي للشركات تحت الدراسة.

تم الربط بين قيمة الأداء المالي والفشل من خلال البياني للشركات والنسب المختارة وبالتالي تم التوصل إلى تجانس وتقارب النتائج للشركات مما يبين أن تطبيق الأسلوبين كان بشكل كبير.

أما أوجه الاختلاف بين الدراستين تمثلت في هذه الدراسة قياس الفشل المالي للشركات وتقييم أدائها المالي ، حيث دارستنا في أثر سعر الصرف على الأداء المالي.

4- دراسة سمية زيرار بعنوان أثر سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد: 02، 2009: تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري و الهدف من هذه الدراسة هو تقدير دالة الطلب الأجنبي على الصادرات و الطلب المحلي على المستوردات ودالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية و المستندة إلى اختبار التكاملي المشترك وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الدخل المحلي والدخل العالمي لم يكن لهما أي تأثير على الحساب الجاري، كما توصلت أيضا إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري قد تعمل على زيادة كمية الصادرات وتحسين الحساب الجاري في الأجل القصير فقط.

5- دراسة Mailyne Huchet-Bourdon Jane Korinek، اطروحة دكتوراه بعنوان تأثير تقلب سعر الصرف على التجارة الدولية، منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي، 2011: تبحث هذه الدراسة في تأثير أسعار الصرف و تقلباتها على التدفقات التجارية في الصين ومنطقة اليورو و الو.م.أ في قطاعين هما الزراعة و التصنيع، توصلت هذه الدراسة إلى أن لتقلبات الصرف على التدفقات التجارية تأثير سلبي على التجارة الدولية في كل من قطاعي الصناعات التحويلية والتعدين والزراعة ولكن لا تفسر في مجملها بحث الاختلالات التجارية في البلدان الثلاثة، كما توصلت إلى أن قيمة التجارة بين الو.م.أ و الصين هو أكثر تضررا، كما أن نتائج الدراسة القياسية توصلت

إلى أن تأثير تقلبات سعر الصرف الحقيقي على الصادرات أكبر من تأثيره على الواردات في المدى الطويل في جميع القطاعات .

المطلب الثاني : الدراسات الوطنية :

1- دراسة بن خليفة حمزة بدراسة دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة - دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي EDIMAA- الوادي - (2009، 2010)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر - بسكرة سنة 2013 تمحورت إشكالية البحث في : ما هو دور قائمة النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

وتمثلت أهداف الدراسة في :

توفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية حول التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها.

حيث قسمت الدراسة إلى جانبين : الجانب النظري تضمن فصلين الفصل الأول : مفاهيم عامة حول قائمة التدفقات النقدية ، أما الفصل الثاني الأداء المالي وتقييمه باستخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي الوادي.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- المؤسسة لم تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل استثمارها عن طريق مواردها الثابتة .
- من خلال حساب نسب تقييم السيولة تبين أن المؤسسة مثقلة بالديون وخاصة نسبة تغطية الدين وهي غير قادرة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية.
- من خلال حساب نسب تقييم الربحية تبين أن المؤسسة مثقلة بالخسائر وهذا راجع إلى إعادة تقييم رأسمال بزيادة من جهة سنة 2008 ومن جهة أخرى كما تبينه نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية التي تساوي 4% من الاحتياجات النقدية الأساسية غير مغطاة بالتدفقات النقدية التشغيلية

- بالرغم من هذه الاختلالات و النقائص إلا أن المؤسسة استطاعت تحقيق صافي الخزينة موجبة بحيث كان يقدر في سنة 2009 ب 5571470,75 دج إلى 6621948,24 دج في سنة 2010.
 - أن قائمة التدفقات النقدية لا تكون مفيدة بمعزل عن القوائم المالية الأخرى .
 - أن قائمة التدفقات النقدية وبدون القوائم المالية الأخرى ليس كافية لتقديم المعلومات للمستثمرين الآخرين، بمعنى أن قائمة التدفقات ليست بديلا عن القوائم المالية الأخرى .
 - إن قائمة التدفقات النقدية ليست عرضة التحريف الأداء مقارنة بقائمة الدخل.
 - أن قائمة التدفقات النقدية معلومات هامة حول قدرة المشروع على سداد التزاماته و سداد التوزيعات والفوائد.
 - أما فيما يخص أوجه الاختلاف القائم بين هذه ودراستنا بأما قامت بدراسة قائمة التدفقات النقدية فقط، في حين قامت دراستنا بدراسة قائمة الميزانية ، وجدول حسابات النتائج وجدل تدفقات الخزينة
- 2- دراسة شكري معمر سعاد بدراسة دور المراجعة الدخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة سونلغاز ، مذكرة ماجستير كلية علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، سنة 2009 ، حيث تمحورت إشكالية البحث في: إلى أي مدى تساهم إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في تسهيل دور وفعالية المراجعة المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة وفي مؤسسة سونلغاز بصفة خاصة ؟
- تهدف إلى إظهار أهمية مراجعة القوائم المالية من طرف المراجع الداخلي للمساهمة في تقييم الأداء عن طريق تحليل النسب المالية .
- وقد قسمت الدراسة إلى جانبين: جانب نظري يتضمن في الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المراجعة والمراجعة الداخلية أما الفصل الثاني يتضمن: أساسيات الرقابة الداخلية وأهميتها في المراجعة المالية، أما الفصل الثالث أهمية مراجعة القوائم المالية في تقييم الأداء المالي أما فيما يخص الجانب التطبيقي: فكانت دراسة حالة تطبيقية حول المراجعة الداخلية في سونلغاز.
- أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

تعتبر المراجعة الداخلية وظيفة تابعة العامة فهي تحقق أحد معاييرها وهي استقلالية المراجع الداخلي في الأنشطة التي يقوم بمراجعتها وذلك عن طريق تنظيم كافي لقسم المراجعة الداخلية .

- لا يقوم المراجع الداخلي بوضع إجراءات تنظيمية ، فإشراكه في هذه العملية يعد إنقاصا من عمله في مجال مراجعته ، وبالتالي عمله لا يعد موضوعيا.
- يقوم المراجع الداخلي باكتشاف نقاط القوة والضعف وإبرازها في تقرير الموجه للإدارة العليا عن طريق قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية من حيث تصميمه ومدى فعاليته .
- يقوم تقييم الأداء المالي على تحديد الأهمية النسبية للنتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة و ضعيتها المالية.
- يعتبر الإفصاح المالي في القوائم المالية تقديم الفهم الصحيح الداخلي المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها ويساعد في اتخاذ القرارات للمؤسسة ومن أهم العناصر التي يركز المراجع الداخلي المالي في مراجعة للقوائم المالية.

تتم ممارسة المراجعة المالية طبقا للمعايير المتعارف عليها في المراجعة للوصول إلى معلومات مرتبطة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة وكذا معلومات مرتبطة بتقييم نظام الرقابة الداخلية ، ومدى إمكانية استمرار المؤسسة في نشاطها المالي الحالي عن طريق النصح المقدم في تقرير المراجع الداخلي.

- تتوفر المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز على مديرية عامة تتابع مراجعة القوائم المالية يساعدها كثيرا في تقييم الأداء المالي للمجمع ككل ، وذلك راجع لتوفيرها على ميكانيزمات داخلية مهمة للقيام بالمراجعة الداخلية المالية في المؤسسة ، وتعتبر نقطة ايجابية للمؤسسة .
- أما فيما يخص أوجه الاختلاف بين الدراستين بأنها قد عملية المراجعة على القوائم المالية في تقييم الأداء المالي ، أما حيث دارستنا في أثر سعر الصرف على الأداء المالي.

المطلب الثالث: العلاقة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

إن العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة تتمثل فيما يلي :

1- أوجه التشابه:

- جل الدراسات السابقة تطرقت إلى موضوع الأداء المالي.

- الدراسات الوطنية كان فيها أسلوب دراسة الحالة نفس أسلوب الدراسة الحالية.
 - كل من دراسة بن خليفة حمزة ودراسة شكري معمر سعاد كانت بالدولة الجزائرية .
 - جل الدراسات السابقة كانت في مؤسسات إقتصادية .
 - كل الدراسات السابقة من حيث المنهجية قسمت إلى فصلين ، فصل فيه الجانب النظري وفصل آخر فيه الجانب التطبيقي .
- 2- أوجه الاختلاف :
- دراسة بن خليفة حمزة قامت إعتمدت على قائمة التدفقات النقدية فقط أما دراستنا إعتمدت على الميزانيات وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة .
 - دراسة شكري معمر سعاد تمثلت في دور المراجعة المالية تقييم الأداء المالي أما دراستنا فأثر سعر الصرف على الأداء المالي.
 - دراسة مريم شكري محمود تقييم الأداء المالي بإستخدام بطاقة الأداء المتوازي أما دراستنا فمؤشرات قياس الأداء المالي وأثر تقلبات سعر الصرف عليه.
 - دراسة محمود جلال وطلال الكسار تمثلت في قياس الفشل المالي للشركات وتقييم أدائها المالي أما دراستنا فأثر تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي.
 - دراسة مشغل جهاز المطيري اعتمدت في جمع المعلومات على طريق الاستبيان ويوجد متغير واحد هو الأداء المالي أما دراستنا فلديها متغيرين ، المستقل هو سعر الصرف و التابع هو الأداء المالي.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الفصل وبدءا بالمبحث الأول و الذي يتضمن الأدبيات النظرية والتطبيقية لسعر الصرف و الأداء المالي حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى أساسيات حول سعر الصرف أما المطلب الثاني تطرقنا إلى دراسة الأداء المالي الذي يعتبر تشخيص الحالة المالية للمؤسسة في فترة معينة باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق و الأهداف، كما أننا تمكننا من تحديد مراكز القوة و بيان نقاط الضعف وفعالية الأداء لتحقيق الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها.

أما المبحث الثاني فكان بعنوان الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا و الذي تم من خلال استعراضنا لأهم جوانب هذه الدراسات و المتمثلة في هدف الدراسة، الإشكالية المطروحة، المنهج المتبع، ذكر أهم النتائج المتصل إليها.

الفصل الثاني:

دراسة حالة

المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنايب

تمهيد:

بعد تعرضنا في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية لسعر الصرف و الأداء المالي تمكنا من خلاله التعرف على مفهوم سعر الصرف و أنواعه و أساسيات عن الأداء المالي بعد ذلك أهم الدراسات العلمية السابقة التي تناولت جانبا من الموضوع و هانحن في الفصل الثاني نريد تجسيد ما درسنا في الفصل الأول متبعين أسلوب دراسة الحالة .

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب الحلزونية *ALFA PIPE*:¹

تعتبر مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز من أهم المؤسسات بالجنوب الجزائري وذلك لكبر حصتها السوقية وارتفاع رقم أعمالها بالإضافة إلى حساسية النشاط الذي تعمل فيهو المحتكر من طرف الدولة وتعاملاتها مع الخارج، الأمر الذي دفع المؤسسة إلى استغلال كل طاقتها من اجل المحافظة على هذه المكانة ، ولمعرفة الظروف الأخرى التي تعمل من خلالها المؤسسة خصص هذا المبحث وفق ثلاثة مطالب وهي :

المطلب الأول: تعريف بالمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب *ALEA PIPE*:

تمثل صناعة الحديد والصلب الركيزة الأساسية وتحديث الاقتصاد الوطني لما توفره من منتجات مصنعة أو شبه مصنعة ، تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة ، النقل ، البناء و في الصناعات الأخرى كالصناعة الميكانيكية و البترولية ن وزيادة على تامين الثروات الطبيعية وتوفير فرص العمل ، ومن أهم مؤسسات هذه الصناعة نجد المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية لصناعة الأنابيب *ALFA PIPE* والتي حصلت على شهادة الجودة المتمثلة في *ISO 9001* وشهادة جودة المنتجات البترولية *API-Q1* بالإضافة الى السعي للتسجيل في المواصفة *ISO 14001* ، و تسجيلها في مواصفة *ISO 18001* الخاصة بنظام الرعاية الصحية والسلامة .

أولا : النشأة التاريخية للمؤسسة :

تعود نشأة المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية *ALFA PIPE* الى الشركة الوطنية للحديد والصلب *SNS* التي تعتبر أول شركة أسستها الجزائر في ميدان صناعة الحديد والصلب ، ولقد بدأت هذه الشركة نشاطها بعد الاستقلال وأخذت في التوسع خصوصا بعد إعادة تأميم الوحدتين *SOTUABL* و *ALTUMEL* وتمت عملية التأميم بعد إمضاء وثيقة التعاون التقني لثلاثة سنوات من عام 1968 الى عام 1972 مع مؤسسة *VOLLOVEC* بغرض المساعدة في التسيير التقني ، كما تم إنشاء مركب الحجر الذي يعتبر الركيزة الأساسية لصناعة الحديد والصلب في الجزائر .

وفي هذا الإطار إعادة هيكلة الشركة الوطنية للحديد والصلب *SNS* الى عدة شركات وهي :

- ✓ شركة *SIDRE* التي تشرف على مركب الحجر بعنابة .
- ✓ شركة *EMB* من اختصاصها صناعة منتجات الخاصة بالتغليف.
- ✓ شركة *ENIPL* تقوم بإنتاج الحديد الموجه للبناء والأشغال العمومية.

¹ مد بيوشي، محاسب لدى شركة الأنابيب غرداية .

- ✓ شركة *ENGL* متخصصة في صناعة الغازات الصناعية .
- ✓ شركة *ANABIB* وهي الشركة الوطنية للأنابيب و تحويل المنتجات مختصة في إنتاج الأنابيب بمختلف أنواعها بالإضافة الى المنتجات المسطحة و زوايا الأنابيب الفلاحية (*PIOUUT*) ومختلف تجهيزات الري كنتيجة الطلب الداخلي والخارجي على الحديد والصلب وفي هذه الفترة وخاصة في القطاع البترولي وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية وبعد إصدار القانون رقم : 01/88 تمت إعادة هيكلة الشركة حتى أصبحت تسمى * المؤسسة العمومية الاقتصادية أنابيب * والتي استقلت بمجلس إدارة خاص و رأس مال تابع لدولة حيث تفرعت عنها عدة وحدات و هي :
- ✓ وحدة أنابيب الغاز - تبسة - *TGT* .
- ✓ وحدة الصفائح المفتوحة الناقلة للماء - وهران - *TON* .
- ✓ وحدة الأنابيب الصغيرة - الرغاية - *PTS* .
- ✓ وحدة الأنابيب الكبيرة - الرغاية - *GTR* .
- ✓ وحدة أنابيب و تجهيزات الري - برج بوعريريج - *TMIA* .
- ✓ وحدة الأنابيب الحلزونية بغرداية *TUSGH* ، و التي صارت بعد ذلك تسمى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للأنابيب الناقلة للغاز *PIPE GAZ* .

وفي إطار إعادة الهيكلة لسنة 2000 تم تقسيم هذه الوحدات الى مدرجات مشكلة لمجمع أنابيب هي :

- مديرية غرداية *PIPE GAZ*
- مديرية الرغاية *TUPELONGITUDINAL* وتضم وحدتي *GTR* و *PTS*
- مديرية الثالثة تضم كل من تبسة ، وهران ، برج بوعريريج .

هذا فيما يخص شركة الحديد و الصلب بصفة عامة ومختلف فروعها أهم محطات مسارها الإنتاجي.

وأما عن مؤسستنا محل الدراسة فقد تم إنشاؤها بغرداية سنة 1974 برأس مال قدره (7.000.000.000 دج) وقد تم إنجاز هذه الوحدة على يد الشركة الألمانية (*HOCH*) بالمنطقة الصناعية بنورة و التي تبعد 10 كلم عن وسط الولاية وتربع على مساحة 23000 متر مربع و 969 عامل ، كما قامت بتقديم مساعدة لها لمدة 10 سنوات بعد تسليمها للمشروع، وقد مرت هذه الوحدة بعدة مراحل إلى أن أصبحت مؤسسة اقتصادية

مستقلة والتي سوف نوضحها فيما يلي :

- في 05 نوفمبر 1983: تم إعادة هيكلتها حسب الجريدة الرسمية رقم 46 بتاريخ 13/11/1983 م
- في سنة 1986 : تم إنشاء ورشة التغليف بالزفت في إطار توسيع نشاطها .
- في سنة 1992 انقسمت وحدة غرداية الى وحدتين هما :
 - وحدة الأنابيب والخدمات القاعدية *ISP* والتي كانت تضم حوالي 390 عامل.
 - وحدة الخدمات المختلفة *UPD* والتي كانت تضم حوالي 350 عامل.
- وفي سنة 1993 تم إنشاء ورشة الحديد للتغليف الخارجي للأنابيب بمادة البوليتيلان .
- وفي سنة 1994 تم ضم الوحدتين الجديدتين نظرا لفشل التسيير في وحدة الخدمات المختلفة وبعدها أعيدت الوحدة الى حالتها السابقة أصبحت تسمى وحدة الأنابيب الحزونية والخدمات القاعدية .
- وفي سنة 2000م : وبعد إعادة الهيكلة للمجموعة أصبحت الوحدة عبارة عن مؤسسة إقتصادية عمومية تحمل اسم مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز * *PIPE GAZ* * مستقلة ماليا و تابعة إداريا لـ *GROOP ANABIB* * مجمع الأنابيب
- في 20 جانفي 2001 م : تحصلت مؤسسة الأنابيب على شهادة الجودة العالية *ISO 9001* وعلى شهادة المعهد الأمريكي البترولي *APIQ 1*
- في 15 أوت 2003 م : تم تجديد هذه الشهادة من طرف المختصة بعد إعطاء ملاحظات على ما يجب تغييره في المؤسسة للمحافظة على هذه الشهادة وقامت بمراقبة مدى دقة المؤسسة في الالتزام بهذه الملاحظات بعد سنتين عند تجديد الشهادة في المرة الثانية .
- في سنة 2006 : فكرت المؤسسة * *PIPE GAZ* * في مشروع الشراكة مع مؤسسة أنابيب غاز بالرغاية * *ALFA TUS* * لزيادة رأس مالها .
- في سنة 2007 م : تم اندماج شركة أنابيب الغاز مع ألفا تيس.

وتعتبر وحدة أنابيب الغاز * *ALFA PIPE* * بغرداية وحدة إنتاجية بالدرجة الأولى و يكون الإنتاج فيها حسب الطلبات و إبرام العقود كما تسعى الى جلب المستثمرين الصغار لاستغلال الفضلات والمهملات قصد التخلص منها وتوفير السيولة المالية .

تقوم هذه المؤسسة بصناعة الأنابيب الخاصة بنقل المحروقات وخاصة البترول والغاز ، إضافة الى الأنابيب الخاصة بنقل المياه ، عن طريق تحويل المادة الأولية والمتمثلة في لفائف الحديد الخام بالدرجة الأولى والتي تحصل عليها إما

من مجمع الحديد و الصلب بالحجار أو عن طريق الاستيراد من ألمانيا أو فرنسا أو اليابان مرورا بثلاث ورشات وهي على الترتيب :

✓ ورشة الإنتاج : والتي تحوي أربع آلات للإنتاج ، وينتج عنها منتج نصف مصنع وأحيانا يكون تام الصنع إن كانت الطلبية تتطلب ذلك .

✓ ورشة التغليف الخارجي : وهي الورشة المختصة بالتغليف الخارجي بمادة البوليثلان ، ينتج عنها منتج نصف مصنع ويكون تام بالنسبة للأنابيب الموجه لنقل البترول .

✓ ورشة التغليف الداخلي : ويكون التغليف بطلاء غازي إذا كان الأسلوب موجه لنقل المحروقات، وطلاء المائي إن كان موجه لنقل المائي .

تشغل المؤسسة بطاقتها الكاملة عن طريق 04 مناوبات بأسلوب عمل مستمر وبدون عطل إن كانت الطلبيات بالحجم الكبير ، أما إن كانت غير ذلك فتشغل المؤسسة بجزء من طاقتها باستخدام مناوبتين فقط بأسلوب عمل مستمر يكفي للإيفاء بالطلبية ، وتبلغ القدرة الإنتاجية للمؤسسة حوالي 120 ألف طن ، وأما الصافية فتبلغ 100 ألف طن ، ويتراوح حجم الأنبوب المصنوع من 508 ملم الى 1625 ملم وطوله من 07 أمتار الى 13 متر .

المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية و الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة :

أولا: الأهمية الاقتصادية للمؤسسة:

إن الأهمية الاقتصادية لهذه المؤسسة تتمثل في الدور الاقتصادي الذي تلعبه على مستوى المحلي أو الوطني أو حتى الدولي وذلك من خلال ما يلي :

❖ المساهمة في تدعيم عدد من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني كقطاع الفلاحة و الري ، و قطاع المحروقات ، فهي تتعامل مع كل من سونا طراك و سونلغاز ومحاور الرش الخاصة بقطاع الري ... الخ، حيث تقوم بتغطية حوالي 60 % من احتياجات السوق الوطنية.

❖ على الصعيد الداخلي فهي تساهم في تشغيل حوالي 930 عامل ما يعني امتصاص جزء من البطالة الموجودة على مستوى المنطقة ، والتشغيل يشمل جميع المستويات كسائقين و رجال الأمن الداخلي للمؤسسة ، والمسيرين ، العمال داخل الورشات المهندسين الخ

كما تساهم في فك العزلة عن مناطق الجنوب بصفة عامة ومنطقة غرداية بصفة خاصة ، ومما يزيد من فعالية دورها موقعها الاستراتيجي والقريب من أهم مناطق الحقول البترولية كحاسي الرمل و حاسي مسعود و عين أميناس .

❖ المساهمة في زيادة إيرادات الولاية من خلال الضرائب التي تقوم بدفعها الى مصلحة الضرائب التابعة للولاية

❖ أما على مستوى الصعيد الدولي لعبت وما زالت تلعب دورا فعالا في نشر السمعة الحسنة على مستوى الجودة منتجات المؤسسات الوطنية وخاصة بعد تحصلها على شهادتي *ISO 9001* و *APIQ1* وعملها على التسجيل في شهادة الإيزو 14001 من خلال العمل على تحقيق متطلبات نظام الإدارة البيئية والمراجعة البيئية مع تنفيذها لنظام الرعاية الصحية والسلامة البيئية *HSE*.

ثانيا: الأهداف الإستراتيجية :

تعد الأهداف الإستراتيجية سببا لتمييز المؤسسة واستمرارها ودفعها نحو البقاء ، من هذه الأهداف التي تبتتها المؤسسة وتسعى الى تحقيقها بكل ما لها من طاقة :


- ❖ المساهمة في تغطية الاحتياجات الوطنية (قطاع المحروقات و الري) .
- ❖ السعي لجلب الكفاءات البشرية والعمل على استقرارها من خلال التدريب والتكوين المستمر
- ❖ تخفيض التكاليف لتمكين من بيع منتجاتها بسعر تنافسي يضمن لها حصتها السوقية وبالتالي تحقيق معدلات الربحية المطلوبة
- ❖ العمل على تخفيض الديون لتفادي العوائق الناجمة عنها .
- ❖ المساهمة في تنمية المنطقة ، والعمل على امتصاص البطالة وذلك بخلق مناصب شغل جديدة .
- ❖ تطبيق مقاييس الجودة العالمية لمنتجاتها .
- ❖ العمل على الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية من أجل اكتساب التكنولوجيا الجديدة في مجال عملها.
- ❖ المساهمة في التنمية الوطنية وذلك من خلال تمويل الخزينة العمومية .
- ❖ محاولة كسب مستثمرين أجنبين من خلال التسويق الالكتروني.
- ❖ العمل على تطوير نظام المعلومات يساعد على اكتساب التقنيات الجديدة في مجال تخصصها .
- ❖ توفير رؤوس الأموال الأجنبية (العملة الصعبة) .
- ❖ إيجاد أسواق داخلية و خارجية لتصريف منتجاتها وللحصول على المادة الأولية.

يقوم بإعدادها المدراء التنفيذيون وذلك بالتنسيق مع أعضاء مجلس الإدارة

المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي :

تتجلى أهمية الهيكل التنظيمي للمؤسسة في تحديد مختلف المسؤوليات وكذا توزيع المهام ن وهذا من أجل المساعدة على الرقابة والتنظيم من جهة و التسيير الحسن لمختلف العمليات والأنشطة من جهة أخرى ، بالإضافة الى محاولة التنسيق بين مختلف الوظائف لبلوغ الأهداف ، وسنحاول من خلال دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز * *ALFA PIPE* * (انظر الملحق رقم 1).

التطرق لمختلف المديرات والدوائر و المصالح المكونة لها الموضحة على النحو التالي :

 الرئيس المدير العام:

وهو أعلى سلطة في المؤسسة ، المسؤول عن إستراتيجياتها العامة ، يعمل على التنسيق بين جميع المديرات لتحقيق الأهداف العامة ، يصدر الأوامر ويتخذ القرارات اللازمة وهو الواصل بين المؤسسة ومجموعة أنابيب التابعة لها إداريا.

❖ مساعدو المدير العام:

✓ مساعد المدير العام للأمن :

وهو الشخص المختص بتوفير الأمن الداخلي اللازم للمؤسسة وعمالها ، يسهر على تطبيق قواعد الأمن ، مسؤول على التعرف على أي دخيل للمؤسسة ، له جميع الوسائل التي تمكنه من ذلك ، مع تفويض من قبل الإدارة العامة باتخاذ القرارات الخاصة بمجال عمله وله فريق عمل تابع له يساعده على القيام بهذه الوظائف .

✓ مساعد المدير العام لمراقبة الجودة :

وهو الذي يسهر على تطبيق كل المواصفات العالمية للجودة على جميع الأعمال التي تقوم بها المؤسسة ، بمراقبة مدى تطبيق المديرات المختلفة للتعليمات الواجب إتباعها للقيام بعملها ، والحرص على أن يكون مقرات العمل مؤهلة للقيام بذلك العمل .

✓ مساعد المدير العام لمراقبة التسيير :

وهو المسؤول عن مراقبة المديرات المختلفة في المؤسسة ومدى احترامها لتحقيق أهدافها وتتبع الانحرافات أثناء حدوثها للتقليل من الأخطار التي يمكن أن تنتج عنها ، خاصة المحاسبة العامة والمالية .

✓ مساعد المدير العام القانوني:

وهو الذي من اختصاصه جميع المعاملات القانونية المتعلقة بالمؤسسة كالعقود المبرمة مع المؤسسات الأخرى ، الإنشاءات الجديدة ، مختص بحل المنازعات و القضايا المرفوعة في المحكمة سواء مع المؤسسات الأخرى أو مع المؤسسة و موظفيها .

✓ مساعد المدير العام للمراجعة :

المديريات:

1. المديريات الفنية: ولها دور مهم يتمثل في:

- تحديد مواصفات المواد الأولية وقطع الغيار .
- تعمل على تصليح الأعطاب على مستوى الآلات أو وسائل النقل.
- تقوم بإنتاج بعض أنواع قطع الغيار الخاصة بالطلبات المقدمة للمؤسسة ، كما أنها مسؤولة عن جميع عمليات الرقابة لضمان جودة منتجات المؤسسة تشمل دائرة الإنتاج التغليف دائرة الصيانة دائرة رقابة النوعية مصلحة البرمجة
- مديرية الموارد البشرية .. تهتم هذه المديرية بمختلف الشؤون العاملين خاصة الإدارية و الاجتماعية منها حيث تقوم بالسهر و الإشراف على مختلف عمليات التوظيف و التكوين التأهل و التحفيز الترقية و توزيع الأجور و المكافآت و العطل الوضعية الاجتماعية اتجاه الضمان الاجتماعي كما تقوم بإعداد التقارير التي تتعلق بتطور عدد العمال و معدل دوراتهم و الغيابات و..... الخ. و تحرص أيضا على ربط العمل بالمؤسسة أكثر فأكثر و ذلك على أساس المعلومات المحصلة من مختلف المديريات الأخرى يلخص هذا كله ضمن مهمة كل دائرة من دوائر المديريات التالية :

❖ دائرة المستخدمين: حيث تسهر على كل ما يرتبط بالمستخدمين و المشاكل و النزاعات التي تواجههم

كما تقول بالإعداد و التخطيط للسياسات المتعلقة بالأفراد و تنميتهم و الإشراف على تنفيذها بالتنسيق مع دوائر الأخرى.

❖ دائرة التسيير: تسهر على السير الحسن للعمل في المؤسسة و ذلك بتسيير كل ما يتعلق بالعمال من

خلال العمل على راحتهم و الحفاظ على أمنهم و حقوقهم .

دائرة الإعلام الآلي : تتكفل بمختلف العمليات المرتبطة بالجانب الإداري للعاملين من جداول و وثائق إدارية وما شابه.

2. مديرية التموين: تعتبر هذه المديرية بمثابة الوسيط بين المؤسسة و المورد حيث تقوم بالتفاوض مع هذا الأخير سواء كان محليا أو أجنبيا لتوريد، ما تحتاج إليه (مواد أولية، مواد ولوازم، قطع الغيار... الخ) وذلك بعد إعداد برامج التموين و تحديد الاحتياجات العامة و المختلفة للمؤسسة كما تعمل على التسيير الحسن لعمليات الاستيراد و كل ما يتعلق بها إضافة الى حرصها على التسيير الأمثل للمحزونات و تضم هذه المديرية :

❖ دائرة الشراء : تهتم بشراء كل المواد التي تحتاج إليها المؤسسة بناء على طلب مركز التخزين أو أي جهة من الجهات الأخرى الممثلة في إحدى المديريات و الملفات أو البرامج الخاصة بالمشترريات .

3. مديرية المالية : تعد من المديريات الرئيسية و ذلك لان عملها حساس نوعا ما إذا ما قورن بباقي المديريات الأخرى ، إذ تهتم بمختلف العمليات المالية ، و المحاسبية حسب طبيعتها ، و ذلك من خلال تحليل مختلف الحسابات و مراقبة جميع التصريجات المالية ، كما تقوم بإعداد مختلف الدفاتر و التسجيلات المحاسبية ، إضافة الى القيام بإعداد مختلف الميزانيات و مراقبتها ، و هذا كله بهدف تحديد الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة و متابعة سير النشاط فيها و تضم هذه المديرية الدوائر التالية :

❖ دائرة المحاسبة العامة: تقوم هذه الدائرة بتسجيل العمليات المحاسبية (شراء و بيع) التي تقوم بها المؤسسة في إطار ممارسة نشاطها و من ثم مراقبتها

❖ دائرة الخزينة : تقوم هذه الدائرة بالتكفل بكل ما يهم المصالح المالية للمؤسسة و تعمل على حفظ التوازن المالي لها.

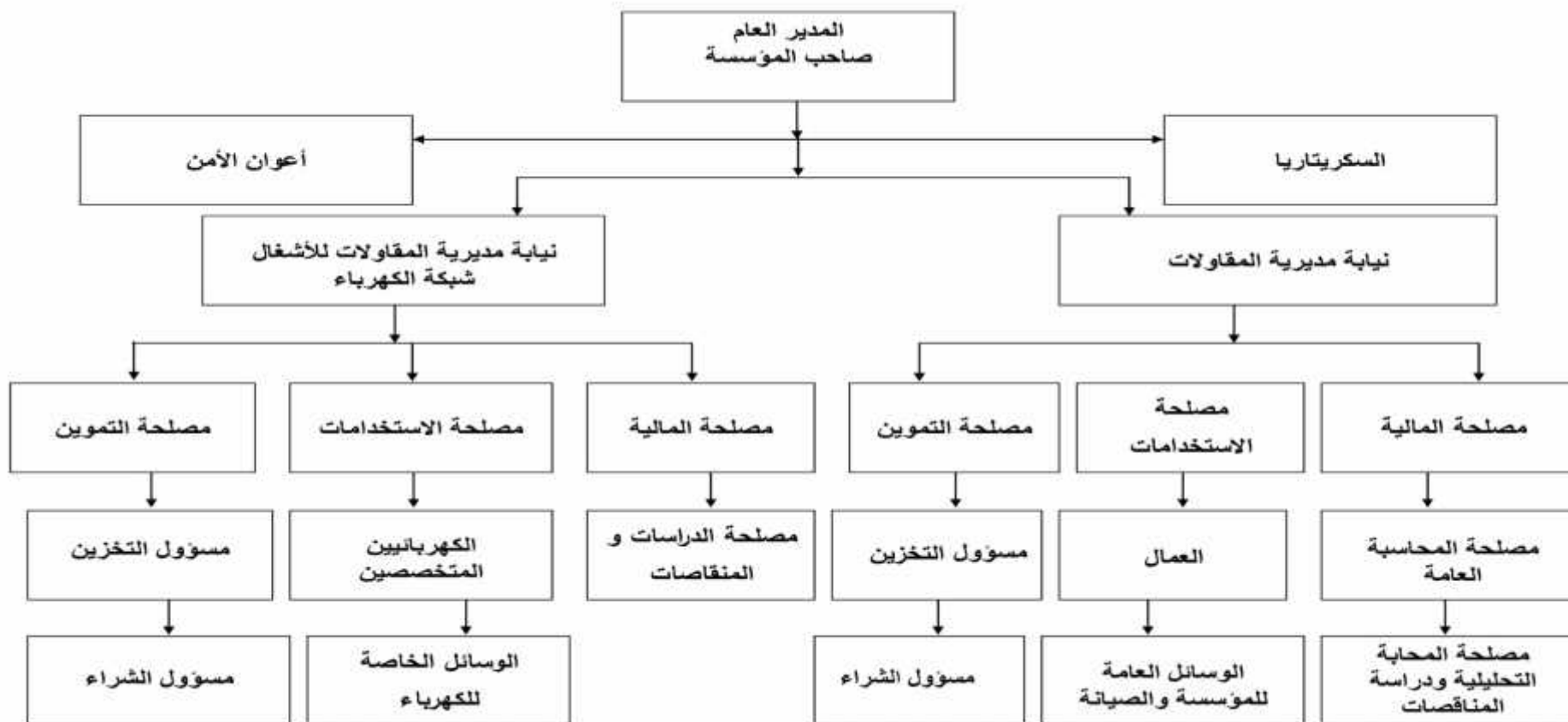
المديرية التجارية : و تعتبر بمثابة الوسيط بين المؤسسة و الزبون ، حيث تقوم بالتفاوض مع هذا الأخير على الصفقات التي تريد إبرامها معه فيما يخص الطلبيات ، السعر و الوقت ... الخ ذلك بعد الاطلاع على العرض المقدم من طرفه و دراسته ، كما تعمل على تلبية أكبر عدد ممكن من الطلبيات ، إضافة الى الاهتمام بكل ما يتعلق بعمليات البيع و التسويق المرتبطة بالمنتوج و هذا بالتنسيق مع مختلف المديريات الأخرى، تضم دائرتين هما:

❖ دائرة التجارة : تشرف على العمليات المتعلقة بمتابعة عمليات البيع الخاصة بالمنتوج من بداية التعاقد وحتى خروجه من المؤسسة.

❖ دائرة التسويق : تعد الأساس في عمليات التعاقد وإعداد الصفقات ، إذ إن عملها يتركز على عرض وإشهار وترويج المنتج لتلقي الطلبات من الزبائن ، ومن ثم العمل على دراستها لتحديد بنود الاتفاق كالمدة

والسعر ، المواصفات المطلوبة ، هذا في حالة ما إذا تم هذا الأخير فعلا ، إضافة الى هذا فإن مهمتها الرئيسية تتمثل في القيام بمختلف عمليات التسويق والتعاقد مع الزبائن حتى يصل المنتج النهائي إليهم بالمواصفات المطلوبة .

الشكل رقم: 03 الهيكل التنظيمي لمؤسسة الأنابيب ALFAPIPE



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مصلحة المستخدمين.

المبحث الثاني : تقييم أثر سعر الصرف على الأداء المالي لمؤسسة الأنايب.

سيتم في هذا المبحث دراسة الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة الأنايب خلال فترة الدراسة في المطلب الأول ثم دراسة النسب المالية للمؤسسة خلال نفس الفترة في المطلب الثاني ثم دراسة معدلات النمو للمؤسسة وتحليل النتائج في المطلب الثالث .

المطلب الأول : عرض الميزانيات المختصرة للفترة (2010-2014).

إن القوائم المالية توضح صورة المؤسسة التي من خلالها يتمكن كل الأطراف بمعرفة مركزها الربحي وتقييم أدائها المالي.

المطلب الأول: الميزانيات المالية المختصرة

الجدول رقم (1) الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014 (الوحدة: دج)

2011		2010		البيانات
النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	
9%	254468633,99	7%	220080500/15	أصول غير جارية
91%	2591870105,75	93%	3129343079,54	أصول جارية
47,5%	1348537387,91	35%	1188832008,87	قيم الاستغلال
42%	1200404120,28	55%	1832078443,68	قيم قابلة للتحقيق
1,5%	42928597,56	3%	108432626,99	قيم جاهزة
100%	2846338739,64	100%	334,9423579,69	مجموع الأصول
2013		2012		البيانات
النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	
12%	495120287,96	3%	333678044,30	أصول غير جارية
88%	355892152,14	97%	12047335699,01	أصول جارية
25,0%	1001251833,79	80%	9831659745,64	مخزونات قيم الاستغلال
60%	2459043741,38	15%	1854564623,39	قيم قابلة للتحقيق
3,0%	98624576,97	2%	361111329,98	قيم جاهزة
100%	4054040440,10	100%	12381013743,31	مجموع الأصول

2014		البيانات
النسبة %	المبالغ	
14%	333678044,30	أصول غير جارية
86%	12047335699,01	أصول جارية
50%	9831659745,64	مخزونات قيم الاستغلال
33%	1854564623,39	قيم قابلة للتحقيق
3%	361111329,98	قيم جاهزة
100%	12381013743,31	مجموع الأصول

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

من خلال الجدول المبين أعلاه للميزانيات المختصرة نلاحظ أن الأصول غير الجارية لسنة 2010 تمثل نسبة 7% لترتفع لسنة 2011 إلى 9% ثم انخفضت بعدها قليلا في سنة 2012 إلى 3% وهذا راجع إلى انخفاض قيمة التثبيات المادية وشهدت ارتفاعا سنة 2013 إلى 12% ثم ارتفعت بعدها قليلا في سنة 2014 إلى 14% وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة التثبيات المادية.

أما الأصول الجارية كانت تمثل نسبة 93% سنة 2010 لتتخفف بنسبة قليلة سنة 2011 إلى 91% أما في سنة 2012 فقد ارتفعت إلى 97% وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الضرائب ثم انخفضت بعدها قليلا في سنة 2013 لتصل إلى 88% سببه انخفاض قيمة الضرائب وشهدت بعدها انخفاضا سنة 2014 إلى نسبة 86% يرجع هذا إلى ارتفاع في قيمة المخزونات والزيائن وهي تضم مجموعة القيم منها :

قيم الاستغلال كانت تمثل نسبة 35% سنة 2010 وارتفعت بعدها سنة 2011 إلى 47.5% سنة 2012 شهدت ارتفاعا كبيرا إلى 80% أما سنة 2013 فلقد انخفضت إلى 25% إما في سنة 2014 فقد ارتفعت إلى نسبة 50%.

قيم قابلة للتحقيق كانت تمثل نسبة 55% سنة 2010 لتتخفف بعدها إلى 42% سنة 2011 ثم شهدت انخفاضا معتبرا إلى 15% سنة 2012 بعدها ارتفعت إلى 60% سنة 2013 ثم انخفضت إلى 33% سنة 2014.

أما القيم الجاهزة كانت تمثل سنة 2010 نسبة 3% لتتخفف بعدها إلى 1.5% سنة 2011 ثم ارتفعت إلى 2% سنة 2012 ثم ارتفعت إلى نسبة 3% سنة 2013 وبقيت ثابتة سنة 2014

وهذا يعني أن مجموع الأصول خلال السنوات تمثلت بنسبة 100%

جدول رقم (2) الميزانية المختصرة لـ ALPHAPIPE جانب الخصوم للسنوات

2010،2011،2012،2013،2014 (الوحدة دج)

2011		2010		البيانات
النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	
-23%	-656880395,14	-10%	-322018647,21	رؤوس أموال خاصة
26%	759832606,12	13%	418870548,76	خصوم غير جارية (طويلة الأجل)
97,0%	2743386528,66	97%	3252571678,14	خصوم جارية (قصيرة الأجل)
100%	2846338739,64	100%	3349423579,69	مجموع الخصوم
2013		2012		البيانات
النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	
39%	1598707398.29	0.001%	-52883030,00	رؤوس أموال خاصة
32%	1308871313.16	9%	1130960890,76	خصوم غير جارية (طويلة الأجل)
29,0%	1146461728.65	91%	11302934468,55	خصوم جارية (قصيرة الأجل)
100%	4054040440.10	100%	12381012329,31	مجموع الخصوم
2014				البيانات
النسبة %	المبالغ			
10%	802523547,12			رؤوس الأموال الخاصة
21%	1660105757,67			خصوم غير جارية
69%	5669692261,82			خصوم جارية
100%	8132321566,61			مجموع الخصوم

المصدر : من إعداد الطالب على الاعتماد بالملاحق (بتصرف)

من خلال الجدول المبين أعلاه للميزانية المالية المختصرة نلاحظ أن رؤوس الأموال لسنة 2010 و 2011 تمثلت بنسبة سالبة -10% ، -23% على التوالي ثم في سنة 2012 تمثلت بنسبة 0% لترفع في سنة 2013 إلى نسبة 39% وهنا قد تكون حققت نتائج إيجابية في سن 2014 فقد انخفضت رؤوس الأموال الخاصة بالشركة إلى نسبة 10%.

أما الخصوم غير الجارية تمثل نسبة 13% في سنة 2010 لترتفع في سنة 2011 إلى 26% يرجع هذا إلى دفع قيمة ضرائب مؤجلة إلا أن في سنة 2012 انخفضت إلى نسبة 9% بسبب انعدام قيمة القروض والديون المالية أما في سنة 2013 ارتفعت إلى نسبة 32% ويرجع هذا إلى دفع قيمة ضرائب مؤجلة لتتخفف قليلا إلى 21% سنة 2014 ويرجع هذا إلى انعدام خصوم الخزينة .

بالنسبة للخصوم الجارية فان نسبتها تقدر ب 97% في كل من سنتي 2010-2011 أما في سنة 2012 فان نسبتها قدرت ب 91% لتتخفف في سنة 2013 إلى 29% يرجع هذا إلى انخفاض قيمة الضرائب أما في سنة 2014 فكانت نسبتها قد ارتفعت إلى 69% يرجع هذا إلى ارتفاع ديون مدينة أخرى فيما يخص مجموع الخصوم خلال السنوات تمثل نسبة إلى 100%.

المطلب الثاني : دراسة النسب المالية للمؤسسة

نسب السيولة :

تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها عند ميعاد استحقاقات وهذا بتحويل أصولها إلى نقديات من اجل توضيح صورة الوضعية المالية للمؤسسة خلال هذه الفترة نقوم بدراسة نسبة سيولة أصولها جارية ومقارنتها بمعدلات سعر الصرف والجدول التالي يوضح مجموعة من النسب:

جدول رقم (3) : نسب السيولة

مثلا سنة 2011 : 1 دولار 72.94 دج

35534276.16 دولار 2591870105.75 دج أصول جارية

37611550.98 دولار 2743386528.66 دج خصوم جارية

2014	2013	2012	2011	السنوات	البيانات
------	------	------	------	---------	----------

				العلاقة	
80.58	79.37	77.54	72.94	/	سعر الصرف
1.23	3.10	1.06	0.94	الأصول الجارية	نسبة التداول
				الخصوم الجارية	
0.51	2.23	0.19	0.45	القيم الجارية - مخزونات	نسبة السيولة السريعة
				الخصوم الجارية	
0.05	0.86	0.03	0.01	القيم الجاهزة	نسبة النقدية
				الخصوم الجارية	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التداول في سنة 2011 تساوي 0.94 لما كان سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي يساوي 72.94 وهنا تكون المؤسسة غير قادرة على تغطية الالتزامات أما في سنة 2012 زاد سعر الصرف إلى 77.54 زادت نسبة التداول إلى 1.06 وهنا تكون المؤسسة في راحة مالية قادرة على الوفاء بالتزاماتها، في سنة 2013 زادت قيمة سعر الصرف إلى 79.37 عندها ارتفعت نسبة التداول إلى 3.10 أي المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها وسهولة مواجهة مستحققاتها.

من سنة 2011 سعر الصرف مستمر في الزيادة إلى 2014 نسبة التداول واكبتته في الزيادة إلى سنة 2013 وكانت العلاقة طردية بينهما أما في سنة 2014 زادت قيمة سعر الصرف إلا إن النسبة انخفضت قليلا إلى 1.23 المؤسسة في راحة مالية قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

وبالنظر إلى نسبة سيولة السريعة للمؤسسة في سنة 2011 لما كان سعر الصرف يساوي 72.94 كانت نسبتها 0.45 و في سنة 2012 زادت قيمة سعر الصرف إلى 77.54 إلا أن نسبة السيولة السريعة واصلت الإنخفاض إلى 0.19 وهي غير قادرة على مواجهة مستحققاتها فالعلاقة عكسية مع سعر الصرف.

أما في سنة 2013 فقد ارتفعت نسبة السيولة السريعة إلى 2.23 مقارنة بزيادة سعر الصرف وهي بهذا قادرة على التغطية و في سنة 2014 زيادة سعر الصرف قابله انخفاض في النسبة وقد كان له تأثير سلبي على المؤسسة.

بالنظر إلى نسبة النقدية نلاحظ أن هناك نسبة منخفضة عن الواحد خلال السنوات المدروسة، هذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تغطية التزاماتها بسبب مواصلة ارتفاع سعر الصرف.

ونخلص من هذا أن نسبة التداول لسنة 2011 أكبر من نسبة السيولة السريعة و أقل نسبة هي نسبة النقدية وهذا ما يدل بأن النسب غير قادرة على تغطية الالتزامات في هذه السنة لأنها أقل من الواحد و أما في سنة 2012 فإن نسبة التداول أكبر من الواحد تدل على تغطية الالتزامات وبالنسبة للسيولة السريعة والنقدية فهما أقل من الواحد وبالتالي عدم التغطية و في سنة 2013 كلا من نسبي التداول والسيولة السريعة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة قادرة على التغطية أما نسبة النقدية فتتمثل نسبة ضعيفة .

سنة 2014 لها نفس التحليل مع 2012 لأن نسبة التداول فقط أكبر من الواحد إذن سعر الصرف يؤثر تغييره على نسب التداول والسيولة السريعة والنقدية تارة بالإيجاب وتارة بالسلب على حسب العوامل الأخرى المؤثرة في الأداء المالي.

نسب النشاط : تقوم هذه النسبة بتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها لتحقيق أكبر حجم من المبيعات وأكبر ربح وتفترض هذه النسب وجود نوع من التوازن بين المبيعات أو الأصول وهنا يتم إسقاط نسب النشاط على المؤسسة خلال الفترة المدروسة .

جدول رقم (4) : نسب النشاط

2014	2013	2012	2011	السنوات العلاقة	البيانات
80.58	79.37	77.54	72.94	/	سعر الصرف
0.82	4.62	0.57	0.95	رقم الأعمال	معدل دوران مجموع الأصول
				مجموع الخصوم	
5.86	37.88	21.34	10.66	رقم الأعمال	معدل دوران الأصول الغير جارية
				الأصول الغير جارية	
0.96	5.27	0.59	1.04	رقم الأعمال	معدل دوران الأصول الجارية
				الأصول الجارية	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

من خلال الجدول الأعلى نلاحظ أن معدل دوران مجموع الأصول للمؤسسة كان في سنة 2011 مقدر بنسبة 0.95 و كان سعر الصرف 72.94 وانخفض سنة 2012 إلى 0.57 مع زيادة سعر الصرف إلى 77.54 هذا الانخفاض يدل على انخفاض كفاءة المؤسسة وتراجع أدائها وبالتالي علاقة عكسية بين الأداء وسعر الصرف.

في سنة 2013 شهد المعدل ارتفاعا كبيرا قدر ب 4.62 اثر زيادة سعر الصرف زيادة في الأداء والكفاءة أما في سنة 2014 فقد شهد المعدل انخفاضا إلى 0.82 مع زيادة سعر الصرف مما يفسر تراجع في الأداء و انخفاض في الكفاءة .

أما بالنسبة لمعدل دوران الأصول غير الجارية التي تقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات تقدر نسبته في سنة 2011 ب 10.66 وهذا يعني أن كل دولا مستثمر من الأصول الغير الجارية يولده 10.66 دولار من المبيعات وهذا ما يدل على الكفاءة الإدارية في استغلال الأصول غير جارية لما كان سعر الصرف يساوي 72.94 وبتزايد سعر الصرف في 2012-2013 تبعه زيادة في المعدل يعني زيادة في الكفاءة والأداء التشغيلي و في سنة 2014 نقص المعدل إلى 5.86 وأدى انخفاض في الأداء التشغيلي مع زيادة سعر الصرف

بالنسبة لمعدل دوران الأصول الجارية تقدر نسبتها ب 1.04 سنة 2011 وانخفض في سنة 2012 وهذا ما يعني ضعفا في استغلال الأصول الجارية في خلق المبيعات وفي 2013 ارتفعت إلى 5.27 (نسبة معدل دوران الأصول الجارية) .

وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الجارية مع الزيادة في سعر الصرف أما في 2014 انخفض المعدل إلى 0.82 مما يدل على نقص استغلال الأصول الجارية.

الجدول رقم (5) : نسب التمويل و الإستقلالية المالية

البيانات	السنوات		العلاقة	
	2014	2013	2012	2011
سعر الصرف	80.58	79.37	77.54	72.94
معدل دوران مجموع الأصول	2.15	5.87	3.23	0.40
معدل دوران الأصول الغير جارية	0.70	3.22	- 0.15	-2.58
معدل دوران الأصول الجارية	0.90	0.60	1	1.23
معدل دوران الأصول الجارية	0.10	0.65	- 0.004	- 0.18
				مجموع الديون

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

من خلال الجدول الأعلى نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد في سنة 2011 و هذا يعني رأسمال العامل سالب مما يدل على حالة عدم التوازن لأن الأموال الدائمة غير كافية لتغطية الأصول غير جارية و هي وضعية ليست سليمة أما سنة 2012 فإن نسبتها تفوق الواحد معناه رأسمال العامل موجب أي أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية وهذا يدل على حالة التوازن أما في سنة 2013 فقد ارتفعت نسبتها إلى 5.87 مع زيادة الصرف أما في سنة 2014 فقد انخفضت نسبتها قليلا إلى 2.15 رغم زيادة سعر الصرف ومع هذه النسبة لازالت المؤسسة قادرة على تغطية أصولها غير الجارية.

أما فيما يخص نسبة التمويل الخاص في سنة 2011-2012 فإن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها غير الجارية بأموالها الخاصة لأنه لا يوجد فائض وهذا يعني بأنها غير قادرة على تغطية استثماراتها أما بالنسبة لسنة 2013 فقد ارتفعت نسبتها إلى 3.22 هذا يعني وجود فائض مما يدل على قدرة الأموال الخاصة على تمويل أصولها غيرا جارية أما في سنة 2014 فقد انخفضت النسبة إلى 0.7 أي لا يوجد فائض وهذا يعني بأنها غير قادرة على تغطية استثماراتها رغم زيادة سعر الصرف ومن هذا نستنتج أن من بين العوامل المؤثرة على الأداء المالي تغير سعر الصرف فتارة بالصعود وتارة بالنزول وتوجد عوامل أخرى مؤثرة على الأداء المالي.

أما فيما يخص نسبة الافتراض فان نسبتها تقدر ب1.23 في سنة 2011 لتتخفف هذه النسبة في السنوات الباقية الى 1-0.60-0.90 على التوالي لسنة 2012-2013-2014 وهذا راجع إلى انخفاض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وتنجب صعوبات في سداد قيمة الديون والفوائد حيث يصل موعد الاستحقاق.

وبالنظر إلى الاستقلالية المالية فان نسبتها سالبة في سنوات 2011-2012 وهذا راجع إلى فقدان استقلالية المالية للمؤسسة، وارتفعت نسبتها في سنة 2014 بسبب نقصان مجموع الديون.

نسبة المردودية: تعبر هذه النسبة على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفعالية وكفاءة للحصول على العائد ويبينها الجدول التالي:

جدول رقم (6) : نسب المردودية المالية والاقتصادية

البيان	السنوات العلاقة	2011	2012	2013	2014
سعر الصرف	/	72.94	77.54	79.37	80.58
المردودية المالية	النتيجة الصافية	0.96	0.46	1	1.03
	الأموال الخاصة				
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية	-0.22	-0.001	0.40	0.10
	مجموع الأصول				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

نلاحظ من خلال الجدول أن المردودية المالية موجبة خلال سنوات فترة الدراسة (2011-2014) وقد كانت مقدرة ب0.96 سنة 2011، أما من سنة 2011 إلى 2012 انخفضت قليلا وذلك نتيجة انخفاض

النتيجة الصافية على الأموال الخاصة وذلك مع زيادة سعر الصرف أما في سنتي 2013-2014 فقد ارتفعت نسبتها إلى 1 مع زيادة سعر الصرف وهذا ما يدل على وجود تسيير مالي أمثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية.

بالنظر إلى المردودية الاقتصادية فإن نسبتها سالبة خلال سنوات 2011، 2012 و هنا تكون المؤسسة غير قادرة على استخدام مواردها لتحقيق للأرباح أما بالنسبة لسنتي 2014، 2013 فقد أصبحت نسبتها موجبة 0.40 ثم 0.10 رغم التزايد في سعر الصرف ومع هذا فإن المردودية الاقتصادية ضعيفة في المؤسسة أي أقل من الواحد وهذا إرجاع للارتفاع الكبير لأصول المؤسسة مقارنة بالنتيجة الصافية ولكن تبدو المؤسسة في تحسن

المطلب الثالث : دراسة معدلات النمو وتحليل النتائج

الفرع الأول : مؤشرات جدول حسابات النتائج

جدول رقم (7) مؤشرات جدول حسابات النتائج (الوحدة : دولار)

1 دولار 72.94 دج (سنة 2011)

6764120.37 دولار 493374939.97 دج

السنوات البيان	2011	2012	2013	2014
سعر الصرف	72.94	77.54	79.37	80.58
القيمة المضافة	6764120.37	18189376.8	47874576.96	37123843.25
الفائض إجمالي للاستغلال	2532545.28-	6560702.17	29865881.76	20202741.13
نتيجة الاستغلال	8675923.31-	2468844.39	26076082.18	124241122.16
نتيجة مالية	97442471.19-	1308630.04-	6041594.39-	3209145.56-
نتيجة صافية	8666758.21	316385.17-	20449658.83	10311169.90

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

نلاحظ من خلال الجدول الأعلى أن القيمة المضافة قد شهدت ارتفاعا من سنة 2011 إلى 2013 مما يدل على زيادة قيمة الإنتاج مع زيادة سعر الصرف أما سنة 2014 فقد انخفضت القيمة المضافة مع زيادة سعر الصرف.

– أما الفائض الإجمالي للاستغلال فلم تحقق المؤسسة فائضا في سنة 2011 عدا سنوات 2012-2013-2014 فإنها حققت فائضا كذلك في نتيجة الاستغلال فان المؤسسة حققت في رصيدها خسارة في سنة 2011 أما في سنة 2012-2013-2014 فقد حققت ربحا ومن سنة 2012-2013 كانت النتيجة متزايدة مع تزايد سعر الصرف بالنظر إلى النتيجة المالية فان المؤسسة حققت خسارة خلال كل سنوات فترة الدراسة 2011-2014.

أما بالنسبة إلى النتيجة الصافية فان المؤسسة حققت خسارة سنة 2011-2012 بسبب نقص المشاريع وعدم توفر الطلبات أما سنة 2013-2014 فقد حققت أرباحا هنا فقد انعكست زيادة سعر الصرف إيجابا على النتيجة الصافية

الفرع الثاني : جدول تدفقات الخزينة

من خلال اطلاعنا على مؤسسة الأنايب ومعلوماتها الخاصة بهذه القائمة سوف نقوم باستخلاص أهم المؤشرات التي تنطوي عليها في جدول تدفقات الخزينة ونذكر منها :

1 مؤشرات الربحية

$$\frac{\text{التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الاحتياجات النقدية الأساسية}} = \text{نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية}$$

التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية = متحصلات من الزبائن
الاحتياجات النقدية الأساسية = مدفوعات أخرى – مدفوعات إلى الموردين والمستخدمين

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{نتيجة صافية}} = \text{مؤشر النقدية التشغيلية}$$

صافي التدفق النقدي التشغيلي

العائد على الأصول من التدفق النقدي =

مجموع الأصول

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

نسبة التدفق التشغيلي =

رقم الأعمال

جدول رقم (8) : مؤشر الربحية

2014	2013	2012	2011	السنوات	البيان
80.58	79.37	77.54	72.94		سعر الصرف
-0.09	-0.09	0.09	0.16		نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية
-1.98	-1.20	-	0.08		مؤشر النقدية التشغيلية
-0.20	-0.48	0.02	-0.01		العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي
-0.24	-0.10	-0.04	-0.02		نسبة التدفق التشغيلي

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية قد حققت ربحا خلال سنة 2011 إلا أن هذا الربح شهد نقصانا سنة 2012 عن 2011 أما في سنة 2013 و 2014 فقد حققت عجزا وهذا راجع إلى أن التدفقات النقدية التشغيلية لم تكن كافية لتغطية احتياجاتها النقدية و بالتالي نسبة كفاية التدفقات النقدية كانت علاقتها عكسية مع سعر الصرف .

- أما مؤشر النقدية التشغيلية يبين مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد التدفق النقدي التشغيلي فان المؤسسة لم تحقق نتائج ايجابية وهذا يدل على عدم وجود أرباح كافية لتوليد تدفق تشغيلي، في سنة 2011 فكانت نتيجة ايجابية تدل على وجود أرباح .

- بالنظر إلى العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي الذي يظهر مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي في سنة 2011 بقيمة سالبة و في سنة 2012 بقيمة موجبة مع زيادة سعر الصرف زاد العائد لكن بنسبة قليلة أما في سنتي 2013 ، 2014 فقد تمثل العائد بقيمة سالبة رغم زيادة سعر الصرف

- أما فيما يخص نسبة التدفق التشغيلي يبين مدى كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية و هذا كان موجب في سنة 2012 يمكن للمؤسسة إتباع هذه السياسة في تحصيل نقدياتها من الزبائن أما بالنسبة لسنة 2011 ، 2013 ، 2014 فقد كانت نسبتها سلبية لهذا يجب على المؤسسة تغيير سياسة الائتمان للحصول على النقديات من الزبائن .

(2) مؤشر السيولة: نحسب مؤشر السيولة كما يلي:

نسبة تغطية الدين = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات الخارجية للأنشطة الاستثمارية

جدول رقم (9) مؤشر السيولة

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
10.75	42.62	18.68	8.58	-12.34	نسبة تغطية الدين

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة قادرة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية و التمويلية الضرورية بالنسبة للسنوات الأربع 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014، أما في سنة 2010 فان المؤسسة غير قادرة على توليد تدفقاتها النقدية لأنها نتيجة سلبية و هذا يدل على عدم كفاية التدفقات النقدية التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات .

الفرع الثالث : تحليل النتائج والتوازن المالي

(1) رأس مال العامل FR

يعتبر رأس مال العامل مؤشر أساسي للتحليل وتقييم التوازنات داخل المؤسسة وهو عبارة عن : (أموال خاصة وخصوم غير جارية - أصول غير جارية) تمويل تمويل أو بعبارة أخرى : (أصول جارية - خصوم جارية) تغطية

جدول رقم (10) : رأسمال العامل (الوحدة دج)

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
857582210.55	289836085.13	1078077860.76	102952210.98	96851901.55	أموال دائمة
1143948164.3	495120287.96	333678044.30	254468633.89	220080500.15	أصول غير جارية
286365953.75 -	205284202.83 -	744399816.46	151516422.91 -	-123228598.6	FR

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحظ

نلاحظ من خلال الجدول الأعلى أن قيمة رأس المال العامل خلال السنوات 2010 . 2011 . 2013 . 2014 جاءت بقيمة سالبة وهذا يعني وجود اختلال مالي راجع إلى عدم قدرة المؤسسة على تمويل أصولها غير الجارية من أموالها الدائمة بينما في سنة 2012 تمثل قيمة رأس المال بقيمة موجبة يعني المؤسسة قادرة على مواجهة الاستحقاقات وتمكن من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وهنا قد حققت فائض مالي .

2 احتياج رأسمال العامل BFR

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزونها ومدينوها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) إذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة.

احتياج رأسمال العامل : (أصول جارية- قيم جاهزة) (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)

جدول رقم (11): احتياج رأسمال العامل (الوحدة دج)

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
6703394849.44	3460295575.17	11686222954.7	2548941508.19	3020910452.55	أصول جارية- قيم جاهزة
5669692261.82	1146461728.65	11302934468.55	2743386528.66	3252571678.14	ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية

1033702587.62	2313833846.52	383288486.2	-194445020.47	-231661225.59	BFR
---------------	---------------	-------------	---------------	---------------	-----

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتياج رأسمال العامل سالب في سنة 2010 و 2011 هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى هذا يعني أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة. أما فيما يخص سنة 2012 و 2013 و 2014 فإن احتياج رأسمال العامل موجب وهذا يعني بان المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة لتغطية احتياجات الدورة خاصة في سنة 2012 كان الاحتياج مرتفع بقيمة 2313833846.52 ثم انخفض سنة 2013 إلى نسبة اقل.

الخزينة TR:

الخزينة هي مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال حيث أن القيم الجاهزة قد تشمل الخزينة مضافا إليها القروض المصرفية ويمكن أن تتساوى الخزينة والقيم الجاهزة في حالة المؤسسة لا تحتاج إلى قروض مصرفية للحفاظ على توازنها المالي.

جدول رقم (12) : الخزينة (الوحدة دج)

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
80.58	72.37	77.54	72.94	/	سعر الصرف
-28636553.75	-205284202.83	744399816.46	-151516422.91	-123228598	رأسمال العامل FR
1033702587.62	2313833846.52	383288486.2	-194445020.47	-231661225.59	احتياج رأسمال العامل BFR

747336633.87	2108549643.69	361111330.26	42928597.56	108432626.99	الخزينة TR
--------------	---------------	--------------	-------------	--------------	------------

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

من خلال الجدول المبين أعلاه أن الخزينة كانت في وضعية حسنة خلال سنوات فترة الدراسة في سنة 2010 كانت بقيمة موجبة في سنة 2011 لما كان سعر الصرف = 72.94 انخفضت قليلا ثم من سنة 2011 إلى سنة 2013 استمر معدل سعر الصرف في الزيادة تبعه زيادة في قيمة الخزينة سنة 2014 زاد سعر الصرف إلى 80.58 إلا أن قيمة الخزينة انخفضت قليلا و دائما بقيمة موجبة و هذا يعني عل المؤسسة استعمال هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات إذن فتغير سعر الصرف هو من بين العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة و حسب الخزينة يمكن القول بان المؤسسة في وضعية جيدة و هذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل دورة الاستغلال كما يمكنها من استخدام الفائض المتحصل عليه في مواجهة الحالات الاستثنائية .

خلاصة الفصل:

يعتبر هذا الفصل محاولة لتحسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصل النظري على أرض الواقع خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى سنة 2014 في المبحث الثاني، وقمنا بعرض الميزانيات المختصرة ودراسة النسب المالية للمؤسسة المتمثلة في نسب السيولة التي تعد أكبر نسبة تدل على قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها عند تاريخ استحقاقها إضافة إلى نسب النشاط ونسب التمويل و الاستقلالية المالية ونسب المردودية، كما أن هناك مؤشرات جدول حسابات النتائج، مؤشرات جدول تدفقات الخزينة.

ومن خلال الدراسة اتضح لنا أثر تغيير سعر الصرف على أداء مؤسسة الأنايب إذا ارتفع فهو يؤثر سلبا على أداء المؤسسة.

كما تبين لنا من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة خلال نفس الفترة المدروسة أن مؤسسة الأنايب قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل، أما في سنة 2012، 2013، 2014 فهي بحاجة إلى اقتراض قصير الأجل لتغطية احتياجاتها الدورية.

الخاتمة

الخلاصة :

و ختاماً من خلال دراستنا لهذا الموضوع والمتمثل في اثر تغيير سعر الصرف على الأداء المالي على مؤسسات الاستيراد والتصدير الذي تطرقنا إليه في الجانب النظري حيث قمنا بدراسة ماهية سعر الصرف التي تضمنت تعريفه و أنواعه ونظم الصرف الأجنبي وأسعار الصرف وكيفية تحديدها والعوامل المؤثرة فيها و خصائصها و سياسات سعر الصرف و أهدافها و مخاطر سعر الصرف كما تطرقنا إلى الأداء المالي مفهومها و أهمية ثم مؤشرات قياس الأداء المالي ثم أهداف التحليل بواسطة النسب المالية و أخيراً مؤشرات التوازن المالي ثم العلاقة بين سعر الصرف و الأداء المالي ثم دراسات علمية سابقة، بعد ذلك في الجانب التطبيقي أخذنا نموذج شركة ALFAPIPE لأن نسبة مواد التصنيع المستوردة تعد 80% فهي تعتبر مؤسسة اقتصادية مستوردة وبعد إجراء مقابلة مع إدارة الشركة حاولنا معرفة أهم الأسباب التي تؤثر في التسيير الكفاء للمؤسسة الاقتصادية ، فتقييم الأداء يعتبر التقنية التي تسمح بمتابعة نشاطها ومساعدتها على العمل والاجتهاد للتقدم والاستمرارية ومحاولة تميزها بالكفاءة والفعالية في الأسواق الداخلة والخارجية ، ويعتبر وسيلة ناجحة لتفادي المخاطر التي تعرقل مسار المؤسسة و الأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن ويبين أيضاً كيفية تطبيق هذه المؤشرات على مختلف القوائم المالية كما تلعب القوائم المالية دوراً هاماً يتمثل في تزويد مختلف المستويات بمعلومات جاهزة صحيحة ودقيقة.

النتائج :

- لكي تتمكن المؤسسة من تقييم أدائها المالي بشكل فعال يجب عليها الاعتماد على العديد من المؤشرات المالية بدل الاعتماد على مؤشر واحد.
- إن تقلبات سعر الصرف تحت نظام صرف ثابت لا تؤثر أبداً على أداء أي مؤسسة اقتصادية ذلك أنه لا يتعرض لقوى السوق (العرض و الطلب) بل يتحدد وفق عملات أجنبية ولمدة زمنية معينة .
- حققت المؤسسة نتيجة صافية ربح خلال السنتين الأخيرتين مما يدل على أدائها الجيد.
- تؤثر تقلبات سعر صرف الدولار على المؤسسة تارة بالسلب وتارة بالإيجاب .
- العلاقة القائمة بين سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأداء المالي علاقة عكسية بالمؤسسة محل الدراسة .
- لم تحقق المؤسسة محل الدراسة مؤشرات جيدة في تدفقات الخزينة بسبب عدم وجود تدفقات نقدية تشغيلية كافية .
- انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى الاستيراد بأثمان منخفضة و يؤدي إلى أداء مالي مرتفع و ربح للمؤسسة محل الدراسة .
- ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى الاستيراد بأثمان مرتفعة و يؤدي إلى أداء مالي منخفض خسارة للمؤسسة محل الدراسة .

اختبار صحة الفرضيات.

- وجدنا ارتباط بين التكاليف التي تتحملها المؤسسة وارتفاع أسعار الصرف و التالي التأثير على ربحية مؤسسات الاستيراد والتصدير , مما يثبت صحة الفرضية الأولى بوجود تأثير لتقلبات سعر الصرف على الأداء المالي لمؤسسات الاستيراد والتصدير.
- من خلال المعلومات المقدمة من طرف الشركة وإسقاطها على الدراسة يتضح أن تقلبات سعر الصرف تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

التوصيات:

بعد دراسة الجانب النظري ودراسة بعض المؤشرات المالية للمؤسسة ALFAPIPE وقياسها يمكن تقديم بعض التوصيات :

- ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بشكل دوري .
- مراعاة الوقت الأنسب للاستيراد عند انخفاض سعر الصرف العملات المتعامل بها في الاستيراد التي تعكس تأثير سعر الصرف على الاداء المالي للمؤسسة
- استخدام مختلف مؤشرات مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
- ضرورة إتباع نظام يؤدي إلى خفض التكاليف والاستغلال الأمثل للقوة العاملة والآلات والذي سينعكس حتما في الأجل الطويل على تحسين الأداء المالي للمؤسسة دائما مع مراعات التغيرات الحاصلة في سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل العملات التي لها اثر في تلك التكاليف مثل الدولار واليورو .

أفاق البحث:

يعتبر موضوع أثر تغيير سعر الصرف على الأداء المالي ذا أهمية بالغة لكل مؤسسة اقتصادية تتعامل مع العالم الخارجي استيراد أو تصدير لذلك سنقوم باقتراح بعض المواضيع التي يمكن ان تكون مجالات بحث في المستقبل

أثر اختيار نظام الصرف على الأداء المالي للبنوك

أثر نظام الصرف على التجارة الخارجية خلال فترة زمنية معينة

علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد الجزائري

سعر الصرف وعلاقته بالتضخم في الجزائر.

قائمة المراجع

الكتب:

1. أسعد حميد العلمي، الإدارة المالية، الأسس العلمية والتطبيقية، ط1، دار وائل، الأردن، 2010.
2. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، ط1، دار وائل، 2006.
3. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 .
4. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية ، دار هومة للطباعة و للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
5. جودة عبد الخالق، محاضرات في الاقتصاد الدولي، القاهرة، 1997.
6. حسين زينب عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر مطابع الأمل ، بيروت، 1999.
7. حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة1987.
8. سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
9. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية، 2003 .
10. عادل أحمد حشيشي، أسامة الفولي، مجدي محمود، أساسيات الاقتصاد الدولي، مصر، 1997.
11. عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، مجموعة النيل العربية للنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2003 .
12. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة.
13. فؤاد حيدر، علم الاقتصاد العام، المؤسسة الجامعية للدراسات ،النشر و التوزيع، القاهرة، 2001.
14. قدي عبد الحميد، مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
15. كامل بكري، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل ، الدار الجامعية ، بيروت ، 2002.
16. محمد أحمد جاهين ، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح ، دار النهضة، القاهرة .
17. محمد صالح الحناوي، جمال فريد مصطفى، الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال، المكتب الجامعي الحديث، 2008.
18. محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، 2000.
19. محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.

20. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
21. وائل محمد صبحي، إدريس طاهر، محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2009.
- الرسائل الجامعية :
22. بربري محمد أمين، " سياسة التحرير التدريجي للدينار انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 90-03، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشاف 2004-2005.
23. بن خروف جلييلة، دور المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرار، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2009.
24. سليمان بلعور، أثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.
25. جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.
26. سعاد شذري معمر، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.
27. عبد الغني ددان، قياس وتقييم الأداء المالي نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر بإستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007.
28. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
- المداخلات :
28. عبد الحق بوعتروس، مداخلات بعنوان: تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مؤتمر إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن. 2004.

29. بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003.
30. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث - جامعة ورقلة، العدد السابع، 2009-2010.
31. عبد المالك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الأول، 2001.
32. هوارى السويسي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد السابع 2009 - 2010

الملاحق

Année : 2020
 Société : ALFAPIPETUS GHARDIA

COMPTES DE RESULTAT
(Pursuivă)

Exercice
 du 01/01/2020
 au 31/12/2020

	2020	Exercice 2019	Exercice 2018
Chiffre d'affaires		403133000	
Ventes nettes au cours de la période		403133000	
Produits financiers		4414000	
Suventivă de dobândă		4414000	
I - Production de l'exercice		407547000	
Autres produits		340300000	
Services et autres prestations rendues		340300000	
II - Consommation de l'exercice		100000000	
III - Valeurs ajoutées et consommations (I-II)		307547000	
Charges de production		233440000	
Impôts, taxes et cotisations payables		74107000	
IV - Excédent brut de l'exercice		841030000	
Autres produits de gestion courante		10000000	
Autres produits de gestion courante		10000000	
Dotations et consommations affectées à la production		10000000	
Transferts de production entre exercices		27700000	
V - Excédent brut corrigé		860730000	
Produits financiers		3000000	
Charges financières		13000000	
VI - Résultat financier		17000000	
Impôts et taxes sur les bénéfices (avant imputation)		10000000	
Impôts et taxes sur les bénéfices (après imputation)		10000000	
VII - Excédent brut des activités ordinaires		870730000	
Impôts et taxes sur les bénéfices (avant imputation)		40000000	
VIII - Excédent net des activités ordinaires		830730000	
Dotations et consommations affectées à la production		10000000	
Transferts de production entre exercices		27700000	
IX - Résultat financier corrigé		17000000	
X - Résultat net de l'exercice (avant imputation)		847730000	
Dotations et consommations affectées à la production		10000000	
Transferts de production entre exercices		27700000	
XI - Résultat net de l'exercice (après imputation)		860730000	

Année : 2020
 Société : ALFAPIPETUS GHARDIA

Exercice
 du 01/01/2020
 au 31/12/2020

Bilan

F O R M E	Date	Exercice 2019	Exercice 2020
ACTIF			
ACTIF COURANT			
Disponibilités			
Crédits à court terme			
Prêts et avances à court terme			
Autres créances à court terme			
Stocks			
Autres actifs courants			
ACTIF NON COURANT			
Immobilisations financières			
Immobilisations incorporelles			
Immobilisations matérielles			
Autres immobilisations			
ACTIF TOTAL			
PASSIF			
PASSIF COURANT			
Dettes financières			
Dettes fiscales et sociales			
Dettes à court terme			
Autres dettes courantes			
PASSIF NON COURANT			
Capital			
Reserves			
Autres dettes non courantes			
PASSIF TOTAL			

ALFAPIPETUS GHARDIA

EDITION : 2020/01/01
 01-01-2020 10:00:00

ALFAPIPETUS GHARDIA

EDITION : 2020/01/01
 01-01-2020 10:00:00

COMPTES DE RESULTAT WATJIE

	NOTE	2019	2018
Ventes nettes au cours de la période		18 722 558 402,78	7 752 803 305,71
Ventes nettes au cours de la période		18 722 558 402,78	7 752 803 305,71
Produits financiers		3 474 142,57	3 263 807,51
Suventivă de dobândă			
PRODUCTION DE L'EXERCICE		19 066 700 545,35	8 016 071 913,22
Autres produits		12 817 319 507,00	2 238 303 317,74
Services et autres prestations rendues		12 817 319 507,00	2 238 303 317,74
II - Consommation de l'exercice		10 000 000 000,00	10 000 000 000,00
III - Valeurs ajoutées et consommations (I-II)		9 066 700 545,35	1 983 803 305,71
Charges de production		11 070 000 000,00	10 000 000 000,00
Impôts, taxes et cotisations payables		10 000 000 000,00	10 000 000 000,00
IV - Excédent brut de l'exercice		1 996 700 545,35	1 983 803 305,71
Autres produits de gestion courante		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
Autres produits de gestion courante		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
Dotations et consommations affectées à la production		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
Transferts de production entre exercices		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
V - Excédent brut corrigé		2 996 700 545,35	2 983 803 305,71
Produits financiers		3 474 142,57	3 263 807,51
Charges financières		10 000 000 000,00	10 000 000 000,00
VI - Résultat financier		1 470 842 687,90	1 246 813 112,72
Impôts et taxes sur les bénéfices (avant imputation)		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
Impôts et taxes sur les bénéfices (après imputation)		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
VII - Excédent brut des activités ordinaires		2 470 842 687,90	2 246 813 112,72
Dotations et consommations affectées à la production		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
Transferts de production entre exercices		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
VIII - Excédent net des activités ordinaires		1 470 842 687,90	1 246 813 112,72
Dotations et consommations affectées à la production		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
Transferts de production entre exercices		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
IX - Résultat financier corrigé		1 470 842 687,90	1 246 813 112,72
X - Résultat net de l'exercice (avant imputation)		1 470 842 687,90	1 246 813 112,72
Dotations et consommations affectées à la production		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
Transferts de production entre exercices		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
XI - Résultat net de l'exercice (après imputation)		1 470 842 687,90	1 246 813 112,72

COMPTES DE RESULTAT WATJIE - après imputation

	NOTE	2019	2018
Ventes nettes au cours de la période		18 722 558 402,78	7 752 803 305,71
Ventes nettes au cours de la période		18 722 558 402,78	7 752 803 305,71
Produits financiers		3 474 142,57	3 263 807,51
Suventivă de dobândă			
PRODUCTION DE L'EXERCICE		19 066 700 545,35	8 016 071 913,22
Autres produits		12 817 319 507,00	2 238 303 317,74
Services et autres prestations rendues		12 817 319 507,00	2 238 303 317,74
II - Consommation de l'exercice		10 000 000 000,00	10 000 000 000,00
III - Valeurs ajoutées et consommations (I-II)		9 066 700 545,35	1 983 803 305,71
Charges de production		11 070 000 000,00	10 000 000 000,00
Impôts, taxes et cotisations payables		10 000 000 000,00	10 000 000 000,00
IV - Excédent brut de l'exercice		1 996 700 545,35	1 983 803 305,71
Autres produits de gestion courante		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
Autres produits de gestion courante		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
Dotations et consommations affectées à la production		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
Transferts de production entre exercices		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
V - Excédent brut corrigé		2 996 700 545,35	2 983 803 305,71
Produits financiers		3 474 142,57	3 263 807,51
Charges financières		10 000 000 000,00	10 000 000 000,00
VI - Résultat financier		1 470 842 687,90	1 246 813 112,72
Impôts et taxes sur les bénéfices (avant imputation)		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
Impôts et taxes sur les bénéfices (après imputation)		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
VII - Excédent brut des activités ordinaires		2 470 842 687,90	2 246 813 112,72
Dotations et consommations affectées à la production		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
Transferts de production entre exercices		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
VIII - Excédent net des activités ordinaires		1 470 842 687,90	1 246 813 112,72
Dotations et consommations affectées à la production		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
Transferts de production entre exercices		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
IX - Résultat financier corrigé		1 470 842 687,90	1 246 813 112,72
X - Résultat net de l'exercice (avant imputation)		1 470 842 687,90	1 246 813 112,72
Dotations et consommations affectées à la production		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
Transferts de production entre exercices		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
XI - Résultat net de l'exercice (après imputation)		1 470 842 687,90	1 246 813 112,72

Année : 2020
 Société : ALFAPIPETUS GHARDIA

COMPTES DE RESULTAT
(Pursuivă)

Exercice
 du 01/01/2020
 au 31/12/2020

	2020	Exercice 2019	Exercice 2018
Chiffre d'affaires		403133000	
Ventes nettes au cours de l'exercice		403133000	
Produits financiers		4414000	
Suventivă de dobândă		4414000	
I - Production de l'exercice		407547000	
Autres produits		340300000	
Services et autres prestations rendues		67247000	
II - Consommation de l'exercice		100000000	
III - VARIATION NETTE DES RESSOURCES (I-II)		307547000	
Charges de l'exercice		333640000	
Impôts, taxes et cotisations payables		21000000	
IV - RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		276507000	
Autres produits de l'exercice		10000000	
Autres produits financiers		10000000	
Dotations et consommations affectées		10000000	
Transferts de l'exercice précédent		277507000	
V - RÉSULTAT CORRIGÉ		286507000	
Produits financiers		3000000	
Charges financières		130000000	
VI - RÉSULTAT FINANCIER		146507000	
Autres produits financiers (avant impôts)		146507000	
Impôts sur les bénéfices			
Impôts sur les dividendes			
VIII - RÉSULTAT NET DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		146507000	
Produits des opérations de cession		400000000	
Produits des opérations de cession		400000000	
Charges des opérations de cession		400000000	
IX - RÉSULTAT NET DES ACTIVITÉS EXTRAORDINAIRES		0	
X - RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		146507000	

Année : 2020
 Société : ALFAPIPETUS GHARDIA

Année
 du 01/01/2020
 au 31/12/2020

Bilan

F O R M E	Date	Exercice 2019	Exercice 2020
ACTIF			
ACTIF NET			
Capital			
Capital social			
Prévisions légales (réserves constituées)			
Autres réserves			
Excédent de l'exercice			
Excédent de l'exercice précédent			
Autres réserves (avant impôts sur les bénéfices)			
Autres réserves (après impôts sur les bénéfices)			
Autres réserves (avant impôts sur les bénéfices)			
Autres réserves (après impôts sur les bénéfices)			
TOTAL			
PASSIF			
Provisions			
Provisions pour dépréciation			
Provisions pour dépréciation			
Provisions pour dépréciation			
TOTAL			

ALFAPIPETUS GHARDIA

EDITION : 2020/01/01
 01-01-2020 11:00:00

ALFAPIPETUS GHARDIA

EDITION : 2020/01/01
 01-01-2020 11:00:00

COMPTES DE RESULTAT AJUSTE

	NOTE	2019	2018
Ventes nettes au cours		18 722 558 402,78	7 752 803 305,71
Ventes nettes au cours de l'exercice		1 822 273 722,57	1 822 273 722,57
Produits financiers		3 474 142,57	3 263 207,51
Suventivă de dobândă			
PRODUCTION DE L'EXERCICE		19 548 374,92	9 839 274,79
Autres produits		12 817 319 307,00	2 238 303 317,74
Services et autres prestations rendues		462 315 475,50	402 303 273,12
CONSOMMATION DE L'EXERCICE		13 748 400 113,27	13 748 400 113,27
VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (A)		5 799 974 791,65	1 410 177 978,56
Charges de personnel		11 127 875 303,54	400 133 000,74
Impôts, taxes et cotisations payables		261 474 267,63	109 351 520,27
EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION		4 609 623 220,48	900 693 457,55
Autres produits financiers		7 300 733,00	45 723 853,38
Autres produits financiers		1 453 149,10	2 238 303 317,74
Dotations et consommations affectées		441 288 773,47	416 574 834,36
Reprises et provisions de l'exercice précédent		114 272 822,49	18 251 207,51
RÉSULTAT OPERATIF NET		5 065 056 196,14	1 383 552 666,54
Produits financiers		853 327,00	1 403 254,38
Charges financières		400 403 368,59	294 454 702,26
RÉSULTAT FINANCIER		452 953 828,51	1 109 800 362,12
RÉSULTAT FINANCIER AVANT IMPÔTS (A+B)		1 918 107 394,75	2 493 353 028,66
Impôts sur les bénéfices et autres impôts			
Impôts sur les bénéfices (avant impôts sur les bénéfices)		10 262 325,70	10 262 325,70
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		1 807 785 069,05	2 483 090 702,96
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		18 438 872 376,45	18 438 872 376,45
VI - RÉSULTAT NET DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		1 622 907 692,60	639 218 326,51
Impôts sur les bénéfices (avant impôts sur les bénéfices)			
Impôts sur les bénéfices (après impôts sur les bénéfices)			
IX - RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE			
X - RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		1 622 907 692,60	639 218 326,51

COMPTES DE RESULTAT AJUSTE - après impôts

	NOTE	2019	2018
Ventes nettes au cours		1 822 273 722,57	1 822 273 722,57
Ventes nettes au cours de l'exercice		187 130 214,14	1 822 273 722,57
Produits financiers		3 474 142,57	3 263 207,51
Suventivă de dobândă			
PRODUCTION DE L'EXERCICE		191 604 459,28	1 825 536 930,08
Autres produits		2 500 138 024,12	12 271 830 221,02
Services et autres prestations rendues		158 132 107,74	402 303 273,12
CONSOMMATION DE L'EXERCICE		2 858 272 149,06	13 444 664 214,47
VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (A)		1 256 282 310,32	480 872 715,61
Charges de personnel		1 128 262 211,11	1 716 186 204,34
Impôts, taxes et cotisations payables		128 020 100,00	281 444 200,00
EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION		128 020 100,21	263 686 511,27
Autres produits financiers		7 300 733,00	1 403 254,38
Autres produits financiers		1 453 149,10	2 238 303 317,74
Dotations et consommations affectées		441 288 773,47	416 574 834,36
Reprises et provisions de l'exercice précédent		114 272 822,49	18 251 207,51
RÉSULTAT OPERATIF NET		1 307 435 077,20	2 085 055 045,14
Produits financiers		13 748 400,11	109 351 520,27
Charges financières		109 351 520,27	400 403 368,59
RÉSULTAT FINANCIER		1 211 831 956,94	1 794 003 186,82
RÉSULTAT FINANCIER AVANT IMPÔTS (A+B)		2 519 267 034,14	3 279 318 232,96
Impôts sur les bénéfices et autres impôts			
Impôts sur les bénéfices (avant impôts sur les bénéfices)		130 262 325,70	130 262 325,70
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		2 389 004 708,44	3 149 055 907,26
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		18 438 872 376,45	18 438 872 376,45
VI - RÉSULTAT NET DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		1 258 732 331,99	2 018 783 530,81
Impôts sur les bénéfices (avant impôts sur les bénéfices)			
Impôts sur les bénéfices (après impôts sur les bénéfices)			
IX - RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE			
X - RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		1 258 732 331,99	2 018 783 530,81

Exercice : 01/01/2019
 Date : 31/12/2019

Exercice : 01/01/2019
 Date : 31/12/2019

La période
 du 01/01/2019
 au 31/12/2019

BILAN

ACTIF	N°	Exercice 2019		Exercice 2018	
		Mont	Mont-Prév.	Net	Net
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition goodwill					
Immobilisations incorporelles					
Terrains					
Batiments		200 000 000,00	200 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
Autres immobilisations corporelles		911 000 000,00	907 000 000,00	44 000 000,00	44 000 000,00
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en liquidation					
Autres participations et créances assimilées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		70 000 000,00	70 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
Impôts différés actif		27 000 000,00	27 000 000,00		
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 108 000 000,00	1 104 000 000,00	44 000 000,00	44 000 000,00
ACTIF COURANT					
Stocks et créances					
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs		100 000 000,00	100 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
Impôts et taxes		10 000 000,00	10 000 000,00		
Autres créances et emplois assimilés		0 000 000,00	0 000 000,00		
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Tresorerie		100 000 000,00	100 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
TOTAL ACTIF COURANT		110 000 000,00	110 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
TOTAL GENERAL ACTIF		1 218 000 000,00	1 214 000 000,00	44 000 000,00	44 000 000,00

BILAN

ACTIF	N°	Exercice 2019		Exercice 2018	
		Mont	Mont-Prév.	Net	Net
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition goodwill					
Immobilisations incorporelles					
Terrains					
Batiments		200 000 000,00	200 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
Autres immobilisations corporelles		900 000 000,00	890 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en liquidation					
Autres participations et créances assimilées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		70 000 000,00	70 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
Impôts différés actif		27 000 000,00	27 000 000,00		
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 104 000 000,00	1 097 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
ACTIF COURANT					
Stocks et créances					
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs		100 000 000,00	100 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
Impôts et taxes		10 000 000,00	10 000 000,00		
Autres créances et emplois assimilés		0 000 000,00	0 000 000,00		
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Tresorerie		100 000 000,00	100 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
TOTAL ACTIF COURANT		114 000 000,00	110 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
TOTAL GENERAL ACTIF		1 218 000 000,00	1 207 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00

Exercice : 01/01/2019
 Date : 31/12/2019

ALFAPPE GHARDAIA

SECTION: 0011403000 10/30
 EXERCICE: 01/01/2019 31/12/19

BILAN

ACTIF	N°	Exercice 2019		Exercice 2018	
		Mont	Mont-Prév.	Net	Net
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition goodwill					
Immobilisations incorporelles					
Terrains					
Batiments		200 000 000,00	200 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
Autres immobilisations corporelles		900 000 000,00	890 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en liquidation					
Autres participations et créances assimilées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		70 000 000,00	70 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
Impôts différés actif		27 000 000,00	27 000 000,00		
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 107 000 000,00	1 087 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
ACTIF COURANT					
Stocks et créances					
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs		100 000 000,00	100 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
Impôts et taxes		10 000 000,00	10 000 000,00		
Autres créances et emplois assimilés		0 000 000,00	0 000 000,00		
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Tresorerie		100 000 000,00	100 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
TOTAL ACTIF COURANT		110 000 000,00	110 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
TOTAL GENERAL ACTIF		1 217 000 000,00	1 197 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00

BILAN (ACTIF) - copie provision

ACTIF	N°	2019		2018	
		Mont	Mont-Prév.	Net	Net
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Terrains					
Batiments		200 000 000,00	200 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
Autres immobilisations corporelles		900 000 000,00	890 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en liquidation					
Autres participations et créances assimilées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		70 000 000,00	70 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
Impôts différés actif		27 000 000,00	27 000 000,00		
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 107 000 000,00	1 087 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
ACTIF COURANT					
Stocks et créances					
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs		100 000 000,00	100 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
Impôts et taxes		10 000 000,00	10 000 000,00		
Autres créances et emplois assimilés		0 000 000,00	0 000 000,00		
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Tresorerie		100 000 000,00	100 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
TOTAL ACTIF COURANT		110 000 000,00	110 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
TOTAL GENERAL ACTIF		1 217 000 000,00	1 197 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00

ALFAPPE GHARDAIA

SECTION: 0011403000 10/30
 EXERCICE: 01/01/2019 31/12/19

BILAN (ACTIF) - copie provision

ACTIF	N°	2019		2018	
		Mont	Mont-Prév.	Net	Net
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Terrains					
Batiments		2 104 000 000,00	2 104 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
Autres immobilisations corporelles		2 120 000 000,00	2 110 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en liquidation					
Autres participations et créances assimilées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		70 000 000,00	70 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
Impôts différés actif		27 000 000,00	27 000 000,00		
TOTAL ACTIF NON COURANT		4 321 000 000,00	4 311 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
ACTIF COURANT					
Stocks et créances					
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs		1 000 000 000,00	1 000 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
Impôts et taxes		10 000 000,00	10 000 000,00		
Autres créances et emplois assimilés		0 000 000,00	0 000 000,00		
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Tresorerie		100 000 000,00	100 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
TOTAL ACTIF COURANT		1 110 000 000,00	1 110 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00
TOTAL GENERAL ACTIF		5 431 000 000,00	5 421 000 000,00	0 000 000,00	0 000 000,00

Exercice : 01/2012
N° : ALFAPPE TUN CHARTAB

LIQUIDE
du 30/09/2012
au 30/09/2012

BILAN

P A S S I F	Note	Exercice 2012	Exercice 2011
CAPITAUX PROPRES			
Capital social			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserve consolidée)(1)			
Coût de réévaluation			
Écart d'acquisition (2)			
Résultat net (Résultat net part du groupe (1))		28 74 320,71	28 74 320,71
Autres réserves propres - Report à nouveau		22 24 320,00	
Part de la société consolidée (1)			
Part des minoritaires (2)			
TOTAL I		50 98 640,71	
PASSIFS NON COURRANTS			
Exposés et autres financements			
Impôts (différs et provisions)		111 760 000,00	111 760 000,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		240 311 000,00	240 311 000,00
TOTAL PASSIFS NON COURRANTS II		352 071 000,00	
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		60 000 000,00	60 000 000,00
Impôts		2 000 000,00	4 000 000,00
Autres dettes		10 000 000,00	10 000 000,00
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		72 000 000,00	74 000 000,00
TOTAL GENERAL PASSIF		424 051 640,71	424 051 640,71

Exercice : 02/2012
N° : ALFAPPE TUN CHARTAB

LIQUIDE
du 31/12/2011
au 31/12/2011

BILAN

P A S S I F	Note	Exercice 2011	Exercice 2010
CAPITAUX PROPRES			
Capital social			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserve consolidée)(1)			
Coût de réévaluation			
Écart d'acquisition (2)			
Résultat net (Résultat net part du groupe (1))		28 74 320,71	28 74 320,71
Autres réserves propres - Report à nouveau		22 24 320,00	
Part de la société consolidée (1)			
Part des minoritaires (2)			
TOTAL I		50 98 640,71	
PASSIFS NON COURANTS			
Exposés et autres financements			
Impôts (différs et provisions)		111 760 000,00	111 760 000,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		240 311 000,00	240 311 000,00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		352 071 000,00	
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		60 000 000,00	60 000 000,00
Impôts		2 000 000,00	4 000 000,00
Autres dettes		10 000 000,00	10 000 000,00
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		72 000 000,00	74 000 000,00
TOTAL GENERAL PASSIF		424 051 640,71	424 051 640,71

Exercice : 01/2012
N° : ALFAPPE TUN CHARTAB

LIQUIDE
du 30/09/2012
au 30/09/2012

BILAN

P A S S I F	Note	Exercice 2012	Exercice 2011
CAPITAUX PROPRES			
Capital social			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserve consolidée)(1)			
Coût de réévaluation			
Écart d'acquisition (2)			
Résultat net (Résultat net part du groupe (1))		28 74 320,71	28 74 320,71
Autres réserves propres - Report à nouveau		22 24 320,00	22 24 320,00
Part de la société consolidée (1)			
Part des minoritaires (2)			
TOTAL I		50 98 640,71	50 98 640,71
PASSIFS NON COURANTS			
Exposés et autres financements			
Impôts (différs et provisions)		111 760 000,00	111 760 000,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		240 311 000,00	240 311 000,00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		352 071 000,00	352 071 000,00
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		60 000 000,00	60 000 000,00
Impôts		2 000 000,00	4 000 000,00
Autres dettes		10 000 000,00	10 000 000,00
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		72 000 000,00	74 000 000,00
TOTAL GENERAL PASSIF		424 051 640,71	424 051 640,71

ALFAPPE CHARTAB

LIQUIDE
du 30/09/2012 au 30/09/2012

BILAN PASSIF

	NOTE	2012	2011
CAPITAUX PROPRES			
Capital social			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserve consolidée) (1)			
Coût de réévaluation			
Écart d'acquisition (2)			
Résultat net (Résultat net part du groupe (1))		28 74 320,71	28 74 320,71
Autres réserves propres - Report à nouveau		22 24 320,00	22 24 320,00
Part de la société consolidée (1)			
Part des minoritaires (2)			
TOTAL I		50 98 640,71	50 98 640,71
PASSIFS NON COURANTS			
Exposés et autres financements			
Impôts (différs et provisions)		111 760 000,00	111 760 000,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		240 311 000,00	240 311 000,00
TOTAL II		352 071 000,00	352 071 000,00
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		60 000 000,00	60 000 000,00
Impôts		2 000 000,00	4 000 000,00
Autres dettes		10 000 000,00	10 000 000,00
Trésorerie Passif			
TOTAL III		72 000 000,00	74 000 000,00
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		424 051 640,71	424 051 640,71

(1) Affectation en compte par le groupe de fait financier consolidé

ALFAPPE GHARDIA

LIQUIDE
du 01/10/2014 au 01/10/2014

BILAN (PASSIF) -casse provision

	NOTE	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital social			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserve consolidée) (1)			
Coût de réévaluation			
Écart d'acquisition (2)			
Résultat net (Résultat net part du groupe (1))		2 028 941,02	1 861 161 267,24
Autres réserves propres - Report à nouveau		28 220 520,00	28 220 520,00
Part de la société consolidée (1)			
Part des minoritaires (2)			
TOTAL I		30 249 461,02	1 861 161 267,24
PASSIFS NON-COURRANTS			
Exposés et autres financements			
Impôts (différs et provisions)		1 179 051,00	1 179 051,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		1 245 228 108,00	1 159 102 225,00
TOTAL II		1 424 279 159,00	1 338 281 276,00
PASSIFS COURRANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		26 711 220,00	26 711 220,00
Impôts		15 241 887,00	7 100 757,00
Autres dettes		5 017 630 142,00	5 041 261 572,00
Trésorerie Passif			
TOTAL III		5 053 681 267,00	5 175 273 549,00
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		6 478 050 687,02	6 374 716 812,24

(1) Affectation en compte par le groupe de fait financier consolidé